الفصل بين السلطات ...وعي زائف ونضال ضائع مهدور

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

حزب التحرير ولاية تونس،

صداع حقيقي في رأس نظام مترنح

من يوقف مسلسل الإساءة لرسول اللّه؟

محاربة الإسلام والنزعة الاستئصالية للجمهورية الجديدة

الأحد 13 ذو القعدة 1443هـ الموافق لـ 12 جوان 2022م العدد 395 الثمن 1000مليم

شباب الأمة وصناعة الأجيال التافهة

هل كشفت الأحداث الأخيرة قدرة الأمة على النهوض من جديد؟

الفصل بين السلطات ...وعي زائف ونضال ضائع مهدور

فصل السلطات، هو أحد العناوين المرفوعة اليوم في تونس، وتشهد تونس جدلا كبيرا بعد أن أعفى الرئيس أكثر من خمسين قاضيا، فاجتمع القضاة وهياكلهم كلّها فأعلنوا إضرابا عامّا في جميع المحاكم، والمشكلة عندهم أنّ الرئيس جمَع كلّ السلطات وصار القضاء سلطة غير مستقلّة، وأنّه ليس من حقّه إعفاء القضاء ولا التدخّل في السلطة القضائيّة.

إنّ الفصل بين السّلطات لم يكن إلا وهما من أوهام الدّيمقراطيّة التي تريد أن تزيّف وعي النّاس وتوهمهم بالاستقلاليّة.

إن من المعروف أنّ الديمقراطيّة نظريًا تنصّ على وجوب ضمان فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية واستقلاليتها التامة عن بعضها البعض لأن اجتماعها في يد شخص واحد ينتج نظاماً ديكتاتورياً مستبداً. ويستدل الجميع بما تشهده بلادنا من تجميع الرئيس السلطات بين يديه بما يجسد الديكتاتورية في أوضح صورها، حيث يتكرس المزج بين السلطات بشكله البشع، فيتولى رأس الدولة الحكم بشكل مباشر، والتشريع بالمراسيم لتمرير ما يمليه عليه هواه من قوانين غير قابلة للنقض والإبطال. مما يجعل القضاء واقعا تحت سيطرة الرأي السياسي والحكم في القضايا الحساسة لن يكون بناءً على القرائن ورأي القانون، بقدر ما سيكون خاضعاً لاعتبارات سياسية وأهواء الرئيس، ومن ثم نعود إلى قضاء التعليمات حيث تُبلّغ الأحكامُ للقضاة عبر الهاتف، أو يخشى القاضي على عمله ومنصبه إن هو خالف هوى الرئيس أو أحد مراسيمه فيحكم بحسب ما يريده الرئيس وجماعته وتنحصر مهمة القضاة في تلاوة الأحكام في قاعات المحاكم.

ومن هنا انطلق القضاة ومن يساندهم في نضال للتّصدّي للرئيس وتكريس مبدأ الفصل بين السّلطات ليكون القاضي مستقلّا أو هكذا يظنّون، ويقول الجماعة أنّ ما يحصل في تونس هو بدعة مارقة عن الدّيمقراطية فلا مكان له في بلاد الغرب حيث الديمقراطية الحقيقة. فهناك لا يمكن تصور أن تتدخل السلطة التنفيذية للتأثير على القضاة ليحكموا وفق ما تشاء، وإن وقع ذلك، فهي الفضيحة التي تطيح برؤوس فاعليها !

وعليه فقد انخرط الدّيمقراطيون في بلادنا في دفاع مستميت عن استقلاليّة القضاء والقضاة دفاعا عن الديمقراطية الجريحة ضدّ ديكتاتوريّة الرئيس.

أمّا الرئيس فيزعم أنّ الفساد عمّ في جهاز القضاء ولا بدّ من تطهيره من القضاة الفاسدين. ويزعم أنّ القضاة الذين تمّ إعفاؤهم هم من الفاسدين وأنّ هذه القائمة ما هي إلا قائمة أوليّة ستتلوها قوائم أخرى.

أساس الدّفاع والمقاومة عند القضاة هي الدّيمقراطيّة وفصل السّلطات.

فهل هو الأساس الصّحيح؟

من المعلوم أنّ القضاء هو الفصل في الخصومات سواء بين النّاس فيما بينهم أو بين النّاس والدّولة (الممثّلة في الإدارة)

ولكن هل القضاء مستقلّ فعلا؟

المعلوم أنّ أقصى ما يستطيع أن يفعله القاضي هو أن يطبق القانون دون تَحَيُّزٍ لأي جهة، لكنه لا يستطيع أن يحكم بما يخالف القانون

والسّؤال هنا ماذا عن القوانين؟ ماذا عن مراسيم الرئيس سعيّد التي أخذت قوّة القوانين؟ هل يملك القضاة تحدّيها أو تغييرها؟

فالقضاة المضربون اليوم ومن يساندهم يريدون أن يكون الحكم للقانون وحده فإن كان القانون غير عادل فالقضاة لا يملكون تغييره، بل ولا يملكون إلا أن يُطبّقوه ويلزمون النّاس به. ومن يخالف تلك القوانين يتعرّض للعقوبة، ولو فرضنا وجود برلمان يُشرّع فإنّ الأغلبية البرلمانية هي التي تُصدر القوانين، فإن الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية لا يمكن تحقّقه، هذا هو ما عليه الأنظمة الدّيمقراطية التي إليها يستند القضاة. ويكتمل المزج بين السلطات الثلاث اكتمالاً تاماً، حيث تتمخض الأغلبية البرلمانية (السلطة التشريعية) عن تشكيلة الحكومة (السلطة التنفيذية) وتتحكم السلطة التشريعية في السلطة القضائية عن طريق سنّ القوانين الملزمة للقضاة. هذا دون الحديث عن الحقوق التي تمنحها دساتير معظم الدول الديمقراطية للرئيس (السلطة التنفيذية) بإبداء حق النقض لمنع تطبيق قانون معين تم تبنيه من طرف السلطة التشريعية أو تأجيل تطبيقه، أو بإصدار عفو رئاسي في حق متهمين أدانهم القضاء. وهذه الحالات وإن كانت استثنائية، إلا أنها دليلٌ إضافيٌ على وجود التداخل بين السلطات الثلاث في النظام الديمقراطي.

قد يقال: هذا تسطيح مبالغ فيه لنظام الحكم في الديمقراطية، والأمور ليست بهذه البساطة، فالأغلبية البرلمانية لا تتحكم في كل مقاليد الحكم كما ذكرت، والتصويت لا يتم على خلفية حزبية فقط، فقد تجد نائباً من الأكثرية البرلمانية يعارض مشروع قانون تقدمت به حكومته، وما يجري في بلاد الغرب من أزمات حكومية شبه دائمة أكبر دليل على عدم وجود هذه الانسيابية التي تتحدث عنها والتي تؤدي إلى التداخل الفاضح بين السلطات.

أقول: إن هذه الأزمات الحكومية إنما تحصل عندما تسفر نتائج الانتخابات عن توزيع متناثر لمقاعد البرلمان بحيث لا ينال أي حزب ما يسمى بالأغلبية «المريحة». وفي هذه الحالة، تفقد الديمقراطية بوصفها حكم الشعب أو حكم الأكثرية صفتها، فتتحول إلى النقيض من ذلك تماماً، لأن الحاصل على الأغلبية النسبية والمكلف بتشكيل الحكومة يكون مضطراً لتلبية ابتزاز الأحزاب الصغيرة للدخول في حكومته، وتصبح هذه الأحزاب على رغم ضعفها وقلة تمثيليتها قطب الرحى وتتناسل المزايدات لإرضائها، فتنال أضعاف أضعاف حجمها الحقيقي. فإذا أفلحت المفاوضات وتكوّنت هذه الحكومة، فإنها تكون حكومة فسيفسائية لا يجمع بين أقطابها إلا الحرص على البقاء في الحكم، وتكون هذه الحكومة مفتقدة إلى خط ونظرة موحدة، وغالباً ما تكون ضعيفة، إما بسبب الصراعات الداخلية، أو بسبب ضعف سندها البرلماني فتنهار عند أول أزمة. أما إن أخفقت المفاوضات وفشلت الأغلبية النسبية في إرضاء الأطراف المختلفة لتشكيل الحكومة، فإن رأس الدولة يدعو إلى حلّ البرلمان وإعادة الانتخابات أملاً في إعادة رسم خريطة توزيع المقاعد، وإيجاد أغلبية «مريحة».

وهذا ما يُحاولونه في هذه الأيّام بتبديل الدستور وتبديل القانون الانتخابي، فإن تمّ هذا التبديل و ّ ج الرئيس ولجانه في الاستفتاء وصار لتونس دستور جديد وقانون انتخابي جديد ووُجدت هذه الأغلبية التي يسعون إليها، فقد تخف الأزمات الحكومية أو تنعدم، بوجود الأغلبية البرلمانية التي تسنّ ما تشاء من قوانين ومن ثم تعود إلى التحكم في كل دواليب الحكم. وإن أعطي الرئيس في الدّستور الجديد صلاحيات أوسع كما في أغلب دساتير الدول الغربية الديمقراطية التي تمنح السلطة التنفيذيّة (حكومة أو رئيسا) حق التشريع المباشر دون اللجوء إلى البرلمانات، أي حق التشريع والمرور مباشرة إلى التنفيذ دون الحاجة إلى موافقة البرلمان...

وقد يُقال هنا أنّ تشريع السّلطة التنفيذيّة هو فقط في الناحية الإجرائية، أي في الناحية العملية المتعلقة بكيفية تنفيذ القوانين التي وافق عليها البرلمان.

نقول: ولكن هذا لا ينفي أن الحكومة تُشرّع دون اللجوء إلى البرلمان، مما يعني أن للسلطة التنفيذيّة حقّ التشريع ولو في مسائل محدودة كما يزعمون الموضوع، ممّا يهدم وجود الاستقلالية بين الجهاز التنفيذي والتشريعي، وفي هذه الحالة لا يوجد أي فصل بل هناك تطابق تام. ثم إن تفاصيل التطبيق قد تكون أخطر أحياناً من القانون نفسه المراد تطبيقه، وكما يقال: «الشيطان يكمن في التفاصيل»، فإطلاق يد الحكومة في سن القوانين التفصيلية، دستورياً، دون الحاجة إلى إذن البرلمان أو بعيداً عن رقابته، بالإضافة إلى نسفه ما يسمى بالفصل بين السلطات، يجعل بإمكانها تكييف أو تطويع القانون الذي صوت عليه البرلمان لصالحها، أو على الأقل التخفيف من آثاره المزعجة بالنسبة لها، دون أن يستطيع أحد الاعتراض على ذلك.

وأين القضاة من كلّ هذا؟

لا يملك القاضي إلا انتظار إصدار القوانين ليحكم بها. فأين استقلاله؟ وكيف له أن يضمن العدالة ويحقّقها والقوانين يضعها بشر وحكومات بعد مساومات ومفاوضات لا تراعي إلا مصالح واضعيها ومصالح المموّلين الكبار للانتخابات أي مصالح اللوبيّات وهذا أمر شائع لا في البلاد المتخلّفة بل في البلاد المصدّرة للدّيمقراطيّة فأمريكا مثلا التي يهجد لها الدّيمقراطيّون في تونس بأنّها الحجّة والمثال والنّموذج تتحكّم في برلمانها بغرفتيه (الكونغرس والشيوخ) اللوبيّات، ويصدرون القوانين والتّشريعات التي تضمن مصالحهم ولا يملك قضاة أمريكا إلا اتّباعها.

فأين الفصل بين السلطات بل أين استقلال القضاء؟

فمن أجل ماذا يناضل القضاة في بلادنا؟ هل يناضلون من أجل تحقيق العدالة فأين هي العدالة في تشريع البشر؟ هل تحقيق العدالة تكون بقوانين يضعها برلمان أو حكومة خاضعة لسيطرة الأجانب؟

العدالة الحقيقيّة لا يُجسّدها إلا أحكام ربّ البشر ودولة تطبّقها دون الخضوع إلى سلطة أجنبيّة استعماريّة كما هي الحال اليوم في تونس

فالقضاة يرون رأي العين كيف توضع القوانين لا فرق بين عهد بورقيبة أو بن علي أو من جاء بعدهما فالجميع أخضع البلاد لسلطان الأجنبيّ. وكان القضاة يحكمون بتلك القوانين فهل كانوا مستقلين؟ بعد الثورة زعم الكثير أنّ القضاء استقلّ أو كاد وناضل القضاة وكان لهم كيانهم الخاصّ ولكنّ القوانين ظلت توضع بتأثير المستعمر مباشرة، وظلّت القوانين تظلم النّاس في تونس.

وعليه فإنّ النّضال المطلوب اليوم هو نضال من أجل العدل والعدالة ولن يتحقّق إلا بشرطين:

الأوّل: هو التّخلّص من سيطرة الأجنبيّ المستعمر الذي يتحكّم في مفاصل البلد في الرئاسة والحكومة والاقتصاد والتعليم وكلّ التنظيمات والتّشريعات، ولا يكون ذلك إلّا بالتّخلّص من خدّامه

الثّاني: وضع النّظام الذي يُحقّق العدل وهو نظام الإسلام موضع التّطبيق المباشر والفعلي، وحينها فقط سيكون حكم القضاة في محاكمهم عادلا لأنّه تطبيق لإرادة خالق البشر وأحكامه البيّنة الواضحة.

أ. محمد الناصر شويخة

لقد جاهر الصادق بلعيد الذي عينه الرئيس قيس سعيّد منسقا للهيئة الوطنية الاستشارية لإعداد دستور جديد، بعدائه اللئيم للإسلام، ففي تحدٍّ صارخ لمشاعر المسلمين في تونس، يعلن بكل صفاقة بأن مشروع الدستور الجديد لن ينص على الإسلام دينا للدولة كما كان الحال في الدساتير الوضعية السابقة، متجاوزا أسياده اللئام في تحدي الاسلام والمسلمين.

وإننا في المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس نوضح ما يلي:

1. لقد أخذت الهيئة منحى أقرانها من اللجان التي صاغت الدساتير الوضعية السابقة وذلك بالسير في النهج نفسه: نهج التعدي والتحدي لإقصاء الإسلام من منظومة الحكم والتشريع في الدستور وسائر القوانين، وكأن الثورة كانت على الإسلام وأحكامه. في حين يدرك الجميع أن غياب الإسلام عن واقع الحياة هو سبب الشقاء وأس البلاء وأن الشعب التونسي إنما طالب بإسقاط النظام العلماني الحداثي المفلس الذي كان متحكما أواخر 2010.

2. إن الفصل الأول الذي ينص على أن «تونس دولة حرة... الإسلام دينها...»، لم يجعل للإسلام أثرا في الدولة والمجتمع، فدساتير دولة الحداثة كانت ولا زالت حربا على الإسلام وأحكامه، لا فرق بين دستور 1959 أو دستور 2014، أو مراسيم الرئيس قيس سعيد، فكلها تنبع من مشكاة الأنظمة الوضعية التي تحكم بغير ما أنزل الله.

3. إن إلغاء منسق الهيئة ذكر الإسلام كمرجعية شكلية للدولة، يكشف عن مواصلة حكام تونس للمسار التغريبي الكالح الذي يهدف لإرضاء فرنسا الحاقدة على الإسلام وربط تونس بذيول المستعمر.

4. لقد تقرّح بلعيد بحقده الدفين لكل نفس إسلامي عندما أعلن أن الهدف هو التصدي للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، دون أن يدرك هذا المهزوم أن دعوة المسلمين في بلدهم الإسلامي لتطبيق الإسلام هي الحالة الطبيعية والبديهية التي تقر بها العقول السليمة، أما المضبوعون بالثقافة الغربية فهم حالة طارئة، مسقَطة، لفظتهم الأمة وستكنس وجودهم عندما تسترجع سلطانها وتملك أمرها عما قريب بإذن الله.

أيها الأهل في تونس:

لقد بلغت محاربة هؤلاء الحكام لدينكم وإسلامكم مبلغاً عظيماً، فبعد إصرارهم على إقصاء الإسلام من الحكم والتشريع، أضحى واجباً عليكم التصدي لهذا العبث العلماني الذي يستهدف هويتكم الإسلامية وطريقة عيشكم وفق أحكام الإسلام، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾.

إن التغيير الحقيقي المنتج لا يكون إلا على أساس دستور إسلامي، مأخوذ من كتاب الله وسنة رسوله الكريم ﷺ، تضبط مواده النظام السياسي المتميز في الإسلام، نظام قائم على أساس الرعاية، وليس على أساس المناورة والخداع للوصول إلى المناصب، فالرّسول ﷺ يقول: «فَالإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...»، دستور تبين مواده الاقتصادية كيفية رعاية شؤون المال أي السياسة الاقتصادية حيث وضع الإسلام الإصبع على مكمن الداء في المجتمع فعالجه، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾، فسن أحكاما تحول دون تركز المال في يد فئة قليلة في المجتمع، دستور يحدد السياسة الخارجية بشكل يجعل السيادة للإسلام ويؤسس لدولة عظيمة تجمع كل المسلمين، وتحمل الخير للبشرية جمعاء. وإن حزب التحرير يقدم لكم مشروع دستور جاهز للتطبيق وفيه حل لجميع الأزمات فاعملوا معه لوضعه موضع التطبيق والتنفيذ، ففي ذلك رضا ربكم وسعادة الدنيا والآخرة.

أصدر حزب التحرير بيانا صحفيا حول عزل الرئيس قيس سعيّد 57 قاضياً بأمر رئاسي بتهمة «الفساد والتواطؤ والتستر على متهمين بقضايا الإرهاب»، وأوضح المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس في بيانه:

أن هذا الأمر يندرج ضمن محاولات الرئيس قيس سعيّد المستميتة للسيطرة على القضاء من أجل تصفية خصومه السياسيين بعد فشله في تطويع المجلس الأعلى للقضاء رغم استبدال مجلس جديد به في 12 فيفري 2022. وأن الأوامر والمراسيم الرئاسية تؤكد العبث التشريعي في ظل الأنظمة الوضعية التي لا تخدم إلا هوى حاكم مستبد أو مجموعة من اللوبيات ومحترفي السياسة وأسيادهم من وراء البحار.

وجاء البيان مقدمة لكتاب مفتوح توجّه به الحزب عبر مكتبه الإعلامي للسادة القضاة، مؤرخا في الثامن من ذي القعدة 1443هـ الموافق لـ 07 حزيران/يونيو 2022م، واضعين بين أيديهم موقفاً سياسياً وإعلامياً بشأن ضمان وجود قضاء خالٍ من الفساد والتمييز، يحفظ حقوق الناس ويكون حازماً في مساءلة الحكام، حتى يرى أهلنا في تونس وبخاصة القضاة والعلماء ورجال الفقه والقانون عظمة التشريع الإسلامي وعدالته ليضعوه موضع التطبيق والتنفيذ. وفق نص البيان.

استفتاء تونس حول الدستور
وضرورة التغيير الجذري

بقلم: الدكتور الأسعد العجيلي

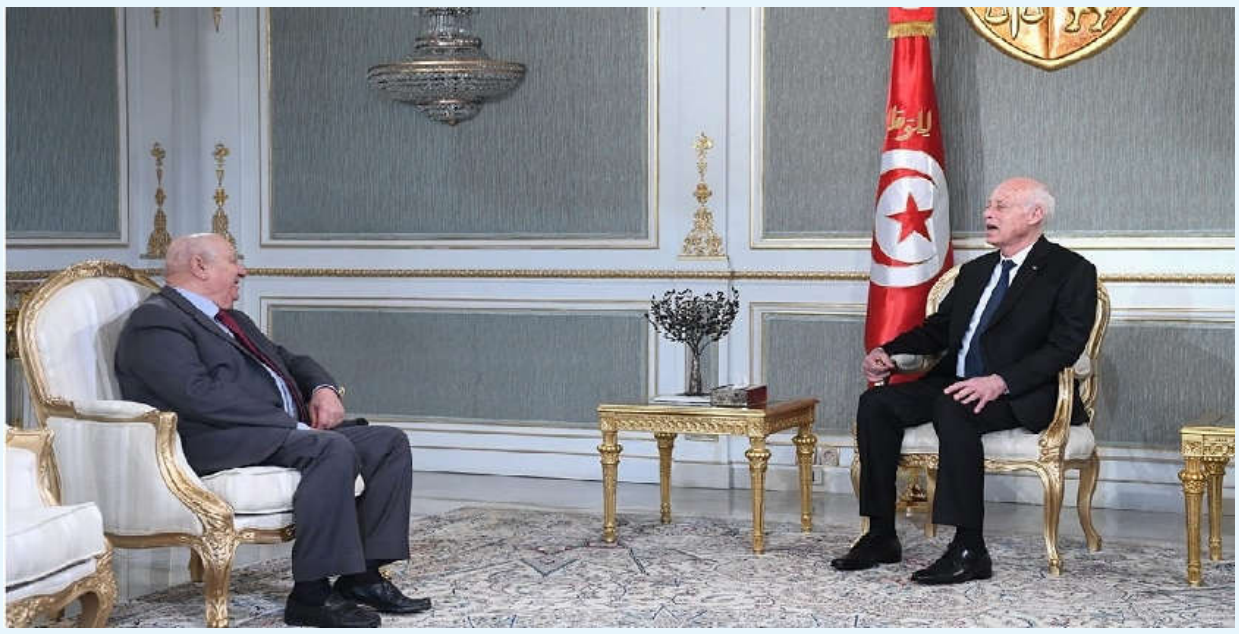

أصدر الرئيس التونسي قيس سعيّد مرسوما يدعو فيه التونسيين للتصويت في استفتاء على دستور جديد يوم 25 تموز/يوليو، في خطوة تعتبر الثانية ضمن خارطة الطريق التي أطلقها منذ أشهر، بدأت يوم 20 آذار/ مارس الماضي بالاستشارة الوطنية الإلكترونية وستنتهي بانتخابات تشريعية يوم 17 كانون الأول/ديسمبر القادم، وتهدف إلى تركيز مشروع اللامركزية أو البناء القاعدي الذي يمر عبر المجالس المحلية لتشكيل السلطة التشريعية والرقابية من المحلي نحو المركزي، وسيكون السؤال الوحيد في الاستفتاء هو «هل توافق على الدستور الجديد؟»، ليؤسس لنظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة تمكنه من حل البرلمان إذا اقتضى الأمر ذلك.

وقد جاء المرسوم الذي صدر في الجريدة الرسمية الأسبوع الماضي، بعد تعيين أستاذ القانون الصادق بلعيد على رأس لجنة استشارية، تتألف من عمداء القانون والعلوم السياسية، لصياغة دستور جديد على أنقاض دستور 2014، وتأسيس ما عبّر عنه سعيد بالجمهورية الثالثة، متجاهلا دعوات المعارضة للتراجع عن هذه الخطوة المثيرة للجدل، والتي أقصت الأحزاب السياسية عن إعادة هيكلة النظام السياسي، وهو ما دفعها إلى الدعوة لمقاطعة الاستفتاء، والتعهّد بتصعيد الاحتجاجات ضده.

وفيما يبدو ردا على هذا المرسوم رفض الاتحاد العام التونسي للشغل المشاركة في حوار محدود وشكلي اقترحه الرئيس فيما يعيد كتابة الدستور. ويمثل الاتحاد أحد أهم الأدوات التي تستخدمها القوى الدولية في التأثير على مجرى الحياة السياسية لما له من تأثير قوي، ولا شك أن تهديده بتنظيم إضراب في الشركات العمومية والوظائف العامة احتجاجا على الوضع الاقتصادي السيئ وتجميد الأجور، ليس في حقيقته سوى ضغط من القوى الدولية بما فيهم فرنسا التي وقفت وراء انقلاب سعيّد يوم 25 تموز/ يوليو لثنيه عن السير قدما في مشروعه السياسي والعودة إلى طاولة المفاوضات وعدم إقصاء الأحزاب التي كانت ولا تزال صمام الأمان للمحافظة على مصالح الغرب ومنظومته الحضارية. فالغرب ينوع من الأدوات للإمساك بالبلاد ولا يجعل مصيرها بيد شخص واحد حتى إذا ما أطيح به فقد الغرب سيطرته.

مقاطعة الأحزاب السياسية للاستفتاء ستؤدي حتما إلى فشلها، خاصة وأن الشعب التونسي أعرب في أكثر من مناسبة عن عدم اكتراثه للصراع العبثي الدائر بين الرئيس وخصومه، وقد برز ذلك أثناء الاستشارة الوطنية التي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 5٪، وهو ما كشف عن مقاطعة شعبية غير معلنة وعن رفض صريح لمشروع الرئيس، إذ لا يمكن التسليم بأن مشاركة أقل من نصف مليون عينة كافية لتمرير الاستشارة ومفرزاتها، ورغم ذلك اعتبر الرئيس أن هذه النسبة كافية لاعتمادها والبناء عليها، كما أن رئيس اللجنة الاستشارية الصادق بلعيد صرّح الأربعاء 25 أيار/مايو أنه سيمضي قدما في كتابة الدستور الجديد «بمن حضر» بعد أن رفض أكاديميون بارزون الانضمام إليها، وهو ما يعبر عن العقلية التي يسير ويفكر بحسبها الرئيس وأعوانه.

وحدها الحضارة الآسلامية في ظل نظام الخلافة يمكنها تقديم دستور يحدّ من قيام الحكام بأعمال استبدادية ضد الأمة، وذلك بالاعتماد فقط على القرآن والسنة، حيث حرّم الآسلام على الحكام أن يتصرفوا حسب أهوائهم ورغباتهم ونزواتهم التسلطية.

إن الصراع بين الرئيس قيس سعيد وخصومه حول طبيعة النظام السياسي في تونس والدستور المنظم له، هو في حقيقته صراع بالوكالة على النفوذ بين القوى الكبرى، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وأمريكا، ولا علاقة له بتغيير حقيقي منتج، فهذه الدساتير تنبع من مشكاة واحدة وتذكرنا بالدساتير الوضعية التي فرضتها الدول الاستعمارية على الأمة الإسلامية بعد هدم خلافتها وتقسيم وحدتها، فهو صراع شكلي بين نظامين: إما العودة إلى النظام البرلماني ودستور 2014 كما يطالب بذلك أنصار البرلمان، أو العودة إلى نظام ما قبل الثورة أي إلى نظام رئاسي ودستور شبيه بدستور 1959 كما يريد فرض مشروعيته الرئيس قيس سعيد عبر الاستفتاء.

وهو ما يؤكد إلى أي حد وصل تواطؤ الطبقة السياسية في تونس (حكاما ومعارضة) بالتعدي والتحدي لإقصاء الإسلام من منظومة الحكم والتشريع في الدستور وسائر القوانين، وكأن الثورة كانت على الإسلام وأحكامه! في حين يدرك الجميع أن غياب الإسلام عن واقع الحياة هو الكارثة الكبرى التي جلبت الخراب والشرور.

ومن جهة أخرى فإن الدساتير تستوجب بحث الأسباب الموجبة والقاعدة الفكرية التي تقوم عليها فلسفة الدستور والضوابط التي تؤدي لتبني مواده وأخذ آراء علماء الشريعة والخبراء في ذلك بشكل يعبر عن الهوية الإسلامية للشعب التونسي، وليس دستورا يشرف على صياغته الكافر المستعمر مباشرة أو عن طريق ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني ذات التمويلات الغربية المشبوهة، أو عبر كل مهزوم ومضبوع بالثقافة الغربية.

إن الدساتير الوضعية التي تتحكم في مصيرنا، فوق كونها تثير غضب الله علينا، فإنها دساتير خالية من أي توضيح لسياسة التعليم وكأنها تركت عمدا لفتح المجال للمؤسسات الدولية أن تعبث بمناهجنا المدرسية، وخالية من توضيح العقيدة العسكرية وكأنهم يريدون أن يبقى الجيش مفصولا عن الجماهير وأوجاعها، دساتير فارغة من تحديد الملكيات بشكل واضح لفتح المجال للنهب والسرقة وتسريب الثروات، دساتير فارغة من تحديد نوعية النظام الاقتصادي للدولة حتى يسمح للبنوك العالمية وصندوق النقد الدولي بالعبث بمعيشة الناس، دساتير تصب في مصلحة النخبة السياسية والحكام فقط، ويضفي شرعية عليها التصرف بطريقة استبدادية تجاه شعوبها.

وحدها الحضارة الإسلامية في ظل نظام الخلافة يمكنها تقديم دستور يحدّ من قيام الحكام بأعمال استبدادية ضد الأمة، وذلك بالاعتماد فقط على القرآن والسنة، حيث حرّم الإسلام على الحكام أن يتصرفوا حسب أهوائهم ورغباتهم ونزواتهم التسلطية.

الشعب التونسي يريد تغييرا حقيقيا نابعا من عقيدته الإسلامية، مأخوذا من كتاب الله وسنة رسوله الكريم ﷺ. يريد دستورا مواده تضبط النظام السياسي المتميز في الإسلام، نظام قائم على أساس الرعاية، وليس على أساس المناورة والخداع للوصول إلى المناصب، فالرّسول ﷺ يقول: «فَالإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...»، يريد دستوراً مواده الاقتصادية تبين كيفية رعاية شؤون المال أي السياسة الاقتصادية حيث وضع الإسلام الإصبع على مكمن الداء في المجتمع فعالجه، يقول الله سبحانه وتعالى: [كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ]، فسن أحكاما تحول دون تركز المال في يد فئة قليلة في المجتمع. الشعب التونسي يريد دستورا يحدد السياسة الخارجية بشكل يجعل السيادة للإسلام، يريد دستورا لا يختص ببلد معين وإنما دستور دولة عظيمة تجمع كل المسلمين، يحمل الخير للبشرية جمعاء.

ولنا في مشروع الدستور الذي قدمه حزب التحرير أسوة، وعلينا جميعا العمل الجاد لوضعه موضع التطبيق والتنفيذ.

حزب التحرير ولاية تونس، صداع حقيقي في رأس نظام مترنح

(آن للإسلام أن يحكم)

المهندس وسام الأطرش

مقدمة

ليس غريبا أن تنبري بعض الوجوه العلمانية الكالحة في الفترة الأخيرة لتتصدر المشهد الإعلامي فتدق ناقوس الخطر وتطلق صيحات الفزع داخليا وخارجيا وتحذر من معضلة تنامي نشاط حزب التحرير في تونس، خاصة في ظل حديث بعضهم عن بناء جمهورية جديدة تقطع قطعا نهائيا مع الإرث الإسلامي في الفكر والفقه والتشريع.

فقد تعودنا من قبل العديد من الأبواق الإعلامية التي تحتكر الرأي وتمارس الديكتاتورية الإعلامية في حق متابعيها بسياسة التضليل والتشويه ثم تغييب حق الردّ وخاصة إذا تعلّق الأمر بحزب التحرير.

ولكن الجديد هذه المرّة، هو ذلك النوع من التحريض الرخيص الذي يستغيث بـ «رباطة جأش» الرئيس قيس سعيد ويتعلق بقشة مساره التصحيحي، لعلّه ينجح فيما عجز كل الحكام السابقين عن فعله، من محاولات منع الحزب وإيقاف نشاطه وإلجام أفواه أعضائه عن الصدع بكلمة الحق ضد هذا النظام الفاسد ومن يسنده من قوى الغرب الكافر المستعمر.

دور أبواق الاستعمار في إحياء جثّة النظام

فبينما انطلقت الصحفية حذامي محجوب في برنامج «هنا تونس» الذي تبثه إذاعة «ديوان أف أم» في التخويف من الحزب ومن تزايد نشاطه ووقفاته وندواته على غرار الندوة التي نظمها الاتحاد الدولي للمحامين وطالب فيها المشاركون بتفعيل مشروع دستور حزب التحرير، ثم من عالميته التي تتجاوز حدود الدولة الوطنية، مستغربة فكرة اعتبار تونس «ولاية» في دولة الخلافة، واصل المدعو منير الشرفي (رئيس «المرصد الوطني للدفاع عن مدنيّة الدولة») على قناة الوطنية في نفس مسار الاستغاثة والدعوة لإنقاذ الدولة المدنية في تونس، والتي صار حزب التحرير أكبر خطر يهددها لعدم اعترافه بالدستور الوضعي. يأتي ذلك، بعد إصدار بيان في الغرض باسم المرصد، يستنكر فيه سكوت السلطة عن نشاط الحزب في إشارة إلى ندوة سياسية ستعقد في القيروان.

فيما أعلن الصحفي حسونة المصباحي «الحداد على القيروان» عبر موقع (إيلاف) البريطاني، تفاعلا مع دعوة حزب التحرير ولاية تونس لعقد ندوة سياسية وفكرية بالقيروان، تحت عنوان: «آن لأهل القيروان أن ينصروا دينهم ويعملوا لإقامة دولة الخلافة». كما تحدثت عديد المواقع الإلكترونية عن ندوة القيروان بنبرة مستهجنة وقوع هذا الحدث تزامنا مع مرحلة جديدة من التأسيس الديمقراطي المزعوم.

أما الصحفي إبراهيم البوغانمي، فقد وصل به الأمر عبر موقع (ميدل إيست أونلاين) البريطاني، إلى أن يخترع كذبة تجييش حزب التحرير للشارع وحصول صدامات خطيرة أوشكت أن تنزلق بالبلاد نحو مربع العنف، دون أن يستحي من محاولة ربط حزب التحرير بتنظيم داعش في العراق وسوريا، على غرار ما تقوم به بعض المخابرات الأجنبية لتشويه حزب التحرير وصرف الناس عن دعوته المبدئية.

وهكذا، يستمر البكاء والعويل والصراخ وإقامة اللطميّات على رفات الدولة الوطنية التي بناها العميل الأكبر «بورقيبة»، وأطال عمرها بن علي، وأنقذها حكام التوافق الديمقراطي المغشوش بعد الثورة. ومع أن إكرام الميّت دفنه، إلا أنهم ماضون في محاولات إنعاش هذا النظام وإحيائه، مع أنه عنوان الأزمة، وذلك عبر البكاء على المكاسب الديمقراطية التي يخشون على مصيرها من حزب التحرير.

أما الدور الأبرز بل الأقذر في رثاء هذا النظام الفاسد والتهجم على حزب التحرير، فقد أسند لزعيمة الحزب الدستوري، التي لم تيأس من محاولات جر شباب حزب التحرير إلى مستنقعات العبث والتهريج كما فعلت مع بعض نواب البرلمان، ومع أنها لقيت حظوة إعلامية متميزة حيث فتحت لها كل المنابر، ومع أنها صارت تتناول جزء من أدبياته بالنقد والتشكيك والتشويه، ومع أنها تقبل حتى الصفع والركل من أجل إتمام مهمتها، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في استفزاز الحزب أو في إشغاله بمعارك جانبية تلهيه عن عمله السياسي في قيادة الناس إلى بر الأمان، نحو استعادة سلطان الإسلام، فلم يلتفت إليها ولم يعتبر أنها موجودة أصلا، لا عند استدراجه إلى العنف أمام مقره ولا عند محاولة استدراجه للمناظرة الفكرية.

وفيما يحاول حزب التحرير المضي قدما بخطى حثيثة نحو تجذير الدعوة إلى استئناف الحياة الإسلامية في تونس، وتركيز فكرة الخلافة كواجب شرعي وبديل سياسي لمنظومة سايكس-بيكو المتعفنة، ونحو تشريك القوى الحيّة في البلاد (من أمن وجيش ورجال قانون وغيرهم) في مسار التغيير على أساس الإسلام وبناء الدولة، دون التفات لأي جهة تحاول صرفه عن مساره، نجد أن حكام تونس ماضون في تسخير الأجهزة الأمنية والقضائية لهرسلة شباب حزب التحرير ومحاولة منع نشاطهم واحتكاكهم بالناس.

وما تلفيق التهم والاعتقالات والمحاكمات الغيابية على غرار ما جرى مع الطالب أحمد لطيف من صفاقس أو مع الأستاذ طارق رافع من قابس، إلا دليل صارخ على الظلم المسلط على رقاب حملة الدعوة في تونس.

وهكذا، يتبادل جميع الأطراف الأدوار، لعزل حزب التحرير ومنع التصاقه بالناس ومعرفة آرائه ومواقفه، وحصر الرأي عنه والحكم عليه فيما تتناقله أبواق الاستعمار في بلدنا، فهم يتابعون بيانات ورسائل مكتبه الإعلامي، ويقرؤون جريدته ويستنكرون نشرها في البلاد، ويدركون جيدا جدّية طرحه وحجم مشروعه الشمولي وبعده العالمي ومدى قدرته على تغيير الأوضاع تغييرا جذريا، فضلا عن رفضه للعبث العلماني والصراع الشكلي على الحكم الذي أهرق كاهل هذا الشعب.

وما محاولات منع الحزب دون غيره من الوصول إلى شارع الثورة إلا دليل على تعمد تغييبه من المشهد، ومؤشر على وجود قرارات مفروضة من وراء البحار، حتى وصل الحد ببعض القوى الأمنية إلى تلفيق تهم ترويج ما يعكر صفو النظام العام عند مسك أحد شباب الحزب وهو بصدد توزيع جريدة التحرير، مع أنه لا يوجد في تونس نظام عام، ونحن نعيش الفوضى الخلاقة وسيادة قانون الغاب.

الأنكى من ذلك، أن يحاول النظام المترنح في تونس، توظيف نفس هذه القوى الحيّة القادرة على تحرير البلاد والعباد من ربقة الاستعمار، في مسار ضرب حزب التحرير ومحاولة إنهاء وجوده من الساحة السياسية، خدمة لأجندات أعداء الإسلام والخلافة، ليخلو الجو لقوى الكفر التي تعمل ليلا نهارا من أجل سلخ هذا البلد عن هويته وعن دينه وعن امتداده التاريخي والحضاري لخير أمة أخرجت للناس، فتزعم أنه بلد ثلاثة آلاف سنة حضارة، وأنه مهد لتلاقح الأديان والحضارات، وأننا أحفاد عليسة وحنبعل، ثم ترغمنا على البقاء مجرد مطمورة لروما بعد اعتناق الديانة الإبراهيميّة والعياذ بالله. قال تعالى: «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال». سورة إبراهيم – الآية 46.

تونس في مفترق طرق، فما هو سبيل الخلاص؟

إن تونس، هي بلد الزيتونة، منارة العلم، وقبلة العلماء، وهي منطلق الفتوحات الإسلامية إلى أوروبا، وقد سطرت هذه البقعة من الأرض في شمال إفريقيا تاريخا ناصعا ومشرقا في ميادين عدّة، كتبت بأحرف من ذهب، وحقّ لنا أن نفتخر به لأجيال وأجيال، وإن كل ذرة من تراب هذا البلد العزيز لتدل دلالة قاطعة على أننا جزء من أمة عريقة ممتدة جذورها في تاريخ العزة والنصر والعلوّ والسؤدد، حتى تكاد جدران المدن العتيقة تنطق لنا بأنها عاشت شامخة أزمنة مديدة، وأن لها ما يماثلها في شموخها في بلدان عديدة، حيث تحصنت بنفس الأسلوب ونفس الشكل المعماري ضد عدو صليبي متربص بأمة طالما سعى إلى تقسيمها، ودافع داخلها أجدادنا عن العقيدة والدّين بشرف ورجولة وشهامة لا يعرف طعمها العملاء والجواسيس والمرتزقة.

آنست الصحابة، فأسموها تؤنس، وخلّد عدد من الصحابة والتابعين أسماءهم داخلها، وصارت قيروانُها عاصمة للفتوحات ومنطلقا للغزوات فحظيت بشرف تشييد جامع عقبة بن نافع الذي لا تزال «بيت السلاح» بداخله إلى اليوم، شاهدا حسيا ودليلا عمليا على كذب وبهتان دعاة فصل الدين عن الدولة وأعداء الجهاد في سبيل الله، ولذلك فالأصل أن تعزز تونس ذلك الشعور القوي بالانتماء لأمة الإسلام، أمّة النصر والشهادة.

ولكن بدل ردّها إلى أصلها وإلى شرعة ربّها، باحتضان دعوة الخلافة ونصرة حزب التحرير، نرى أن عبيد الرأسمالية ولاعقي أحذية الاستعمار في بلادنا يلهثون وراء جنّة الدجّال فيتمادون في غيّهم بمحاولات إعادتها إلى مربع العلمانية وإلى حضيرة النظام الجمهوري الذي ثار ضده جمهور الشعب في تونس. فعن أي بناء يتحدثون؟ وبأي جمهورية يبشرون؟ وقد تعددت جهات عمالتهم حتى صاروا في تعداد جمهوريّاتهم يخطئون...

إن هذا البلد الطيّب تونس، مهما تكالبت عليه الأعداء ومهما طال ليل أنينه، فسيأتي اليوم الذي يعود فيه إلى حاضنته الطبيعية ضمن خير أمة أخرجت للناس بإذن الله، وسيلتحم بجيرانه دون حدود وهميّة مصطنعة، بعز عزيز أول بذل ذليل، عزا يعز الله به الإسلام وأهله، وذلا يذل الله به الكفر وأهله. بل إن شرف تونس، هو أن تكون ولاية منيعة في ظل دولة الخلافة الراشدة التي وعدنا بها الله سبحانه وبشرنا بها رسوله الأكرم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه سلم، فهل لدعاة الوطنيّة والدساتير الوضعية شرف أكبر من هذا الشرف، أم أنّ بيع أوهام السيادة المزعومة في سوق النخاسة والترويج لكذبة الاستقلال أفضل عندهم من قطع أيادي الاستعمار والعمل على توحيد الأمة؟

إنه لن ينفع حملة لواء العلمانية تمسحهم على أعتاب السفارات الأجنبية، ولا استقواءهم بالقوى الاستعمارية ولا بكاءهم وعويلهم على الدويلات الوطنية وحضائر سايكس-بيكو التي أجرمت في حق الأمة، فهم أول الناس استعدادا لبيعها بالكامل في المزاد العلني مقابل قبلة من زوجة رئيس دولة كافرة فاجرة، بل بلا مقابل إن لزم الأمر، وما المحافل الماسونية والمنظمات العالمية والقواعد العسكرية الأجنبية والشركات الأمنية الخاصة والمخابرات الدولية التي ترتع في بلادنا بلا حسيب أو رقيب واختراقاتها اليوميّة إلا شاهد على خيانة هؤلاء لأوطانهم التي جعلوها مصبّا لنفايات الغرب وأغمضوا أعينهم عن مجرد تعبيد الطريق. فبأي وطنيّة يتشدق أمثال هؤلاء وهم أشبه بالعاهرة حين تحاضر عن العفة والشرف؟ وهل سينفعهم تشويه حزب التحرير ويعلي من شأنهم عند أسيادهم الغربيين أم سينقذهم من غضب أبناء الأمة ونقمتهم عندما تدق ساعة المحاسبة، بل ساعة ركلهم في مزبلة التاريخ؟

إلى أن يتحقق وعد الله الذي لا يخلف وعده، سيظل حزب التحرير ولاية تونس، صداعا مؤلما في رأس هذا النظام المترنح، عسى أن يسقط عن قريب بإذن الله كما نادى بذلك الشعب ذات يوم، وظل ينادي إلى اليوم، فيخزي سقوطه أعداء الله ورسوله. بل عسى أن تصبح القيروان عاصمة للخلافة الراشدة الموعودة بإذن الله، وما ذلك على الله بعزيز. وعليه، فإنه حان وقت تمايز الصفوف، وأن تصطف كل القوى الحيّة في صف الأمة ومشروعها الإسلامي العظيم، ففيه العزة وبه الرفعة وبالتمسك به يأتي النصر ويتحقق رضا الرحمان. وليكن شعارنا جميعا: الله يريد.

خطة الحكومة «للإصلاحات الكبرى»:

«خطوط عريضة» لإخضاع البلاد للسيطرة الغربية ورهن مصيرها الاقتصادي والسياسي

أحمد بنفتيته

قدمت حكومة قيس سعيد خطتها «للإنعاش الاقتصادي» التي وصفتها بالإصلاحية، وأعلنت انها اشتغلت عليها بعد مباشرتها لمهامها في اكتوبر 2021 وجنّدت من اجلها 400 اطارا ساميا من الادارة التونسية. لتنتهي بصياغة «خطة إصلاحات» قدمتها في وثيقة من 70 صفحة نشرت على صفحة رئاسة الحكومة بموقع التواصل الاجتماعي فايسبوك.

ذات الوثيقة كانت محور الندوة الصحفية التي شارك فيها 13 وزيرا من حكومة الرئيس، من أجل تقديم ما أسموه «الاصلاحات الكبرى» التي قال اصحابها أنها بنيت على «مقاربة شمولية وتدريجية تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير ووضع اسس متينة لنمو إدماجي ومستدام على المدى المتوسط والطويل بإعداد مخطط تنمية 2023 - 2025 وبلورة رؤية تونس 2035 وذلك عبر اعتماد تمش إصلاحي مبني على جملة من المبادئ والقيم واعتماد مقاربة تشاركية مبنية على التشاور مع مختلف الأطراف الاجتماعية.»

هذه العبارات وغيرها تتكرر كثيرا سواء في الوثيقة او في تصريحات الوزراء الذين من بينهم وزيرة المالية ووزير الاقتصاد وجل الوزراء المعنيين بالملف الاقتصادي. وتقطعها أحيانا بعض الارقام او النسب والمؤشرات الاحصائية التي لم تكن مجهولة من قبل، سواء منها نسب النمو المسجلة في السنوات العشر الفارطة او نسب العجز في الموازنة او نسبة التداين وغيرها من النسب والمؤشرات التي تقدم صورة عامة عن الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور لتونس.

مؤشرات تقدم فقط إذا تعلق الامر بتقييم الوضع الذي ورثته الحكومة وتكتفي بها في وثيقتها التي حملت عنوان «خطوط عريضة» او في تصريحات وزرائها التي لم تذهب الى ابعد من انها قيمت الوضع الراهن. واتخذته ذريعة لتبرير عجزها الكلي.

«خطوط عريضة» إذا أمعنّا النظر فيها سنكتشف عملية استنساخ مخطط تسليم البلاد ومؤسساتها العامة الذي سمي «الاصلاحات الكبرى» والذي قدم في 2015 وفي غيره من المناسبات اللاحقة وأخرها قانون مالية 2022 الذي جسد بشكل كلي مقاربة الحكومة في التعامل مع الملف الاقتصادي والمالي والاجتماعي للدولة التونسية من مقاربة «الجابي» الذي لا يتحرك إلا في مربع تعديل نسب «الجباية والضرائب» بالزيادة عادة او بالنقصان في النادر من الأحيان.

خطة قائمة على «اصلاحات جبائية» وتعديل نصوص قانونية تأمل الحكومة في أن تحقق من خلالها غايتها في إرضاء صندوق النقد الدولي والدوائر المالية الربوية، خطة ثمنها باهض على التونسيين. بتنفيذ من موظفين حكوميين مفوضين لاستكمال هذه المهمة، بعد أن بدأتها الحكومات السابقة، بخفض نفقات الدولة ونزع دورها الرعوي بشكل تدريجي بوقف الانتداب وتجميد زيادة الأجور وإعادة توزيع الموظفين. وخفض كلفة الدعم تحت شعار توزيعه لمستحقيه..

إنصياع كلي لأوامر وتوصيات الدوائر المالية الأجنبية وخضوع تام لشروطها في سبيل الحصول على قروض لا تحل من أزمة الاقتصادية ولو جزءا بسيطا.

بينما في المقابل تطالعنا الأخبار اليومية بلقاءات الوصاية المخزية:

- في لقاء بوزير الداخلية يوم الجمعة 10 جوان 2022: القائمة بأعمال سفارة أمريكا تؤكد على احترام القانون وحقوق الإنسان

- سفارة الولايات المتحدة الامريكية بتونس أعلنت يوم الاربعاء 8 جوان 2022 ان ناتاشا فرانشيسكي القائمة بأعمال السفارة أكدت خلال لقاء جمعها بنور الدين الطبوبي الامين العام لاتحاد الشغل على "أهمية تشريك مختلف الأطياف التونسية لضمان عملية إصلاح اقتصادي شفافة وتشاركية وذات مصداقية".

- «السفارة البريطانية بتونس أعلنت يوم الثلاثاء 7 جوان 2022 ان وزير الدولة البريطاني لشمال افريقيا اللورد بومبلدون طارق احمد اتفق خلال لقاء جمعه برئيسة الحكومة نجلاء بودن بحضور وزير الشؤون الخارجية عثمان الجرندي على الضرورة الملحة لإجراء اصلاحات سياسية شاملة الى جانب اصلاحات اقتصادية.»

- أعلنت رئاسة الجمهورية يوم الاربعاء 8 جوان 2022 ان الرئيس قيس سعيّد بيّن خلال استقباله بقصر قرطاج اللورد طارق محمود أحمد، حقيقة الأوضاع في تونس والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها في الوقت الراهن وانه استعرض ايضا جملة الخطوات القادمة لصياغة دستور وبناء جمهورية جديدة.

ونقلت الرئاسة في بلاغ صادر عنها نشرته بصفحتها على موقع "فايسبوك" عن سعيّد تأكيده "الحرص التام على استقلال القضاء وضمان الحريات والحقوق في إطار حرية فعلية وليس حرية صورية". كما أعرب عن حرص تونس على مزيد تطوير الروابط الوثيقة القائمة بين تونس وبريطانيا وتنويع مجالات الشراكة بين البلدين لا سيّما في مجالات الاقتصاد والثقافة والسياحة والطاقة."

- واعلنت رئاسة الحكومة يوم الخميس 9 جوان 2022 ان نجلاء بودن اعربت خلال استقبالها وفدا عن لجنة التعاون الاقتصادي والتنمية في البرلمان الألماني يتقدمهم نائب رئيس اللجنة كريستوف هوفمان Christophe Hoffman بحضور وزير الشؤون الخارجية عثمان الجرندي وسفير ألمانيا بتونس بيتر بروغل عن أملها في الاستفادة من الخبرة الألمانية في مجال التكوين المهني الذي يعد رافدا للنهوض الاقتصادي في المانيا.

- واكدت رئاسة الحكومة في بلاغ صادر عنها نشرته على صفحتها بموقع فايسبوك ان بودن شددت خلال اللقاء على متانة العلاقات الثنائية المتميّزة القائمة بين البلدين في مجالات دعم اللامركزية والطاقات المتجددة والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والبيئة والفلاحة داعية الى مزيد تطويرها في ظل وجود فرص تعاون واعدة ومناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الألمانية خاصة ان بلادنا ستنظم يومي 23 و24 جوان الجاري "منتدى تونس للاستثمار".

وعليه، فإنه واهم من ينتظر خيرا من هكذا حكومات ترى في نفسها يدا سُفلى ممدودة للتسوّل من دول الاستكبار والاستعمار الرأسمالية وترمي بتونس في أحضان السماسرة الدوليين وتحقق لهم مطامعهم ومطامحهم في الهيمنة الكاملة وتحقيق المصالح الاقتصادية الأجنبية، فإن برنامج حكومة الرئيس وخطوطها العريضة تعمّق من جذور الاستعمار الاقتصادي. وإذا تم تطبيق هذا البرنامج، فلن يؤدي إلا إلى تفاقم إخضاع تونس لمصالح القوى الاستعمارية الكبرى في العالم، وإهدار مواردنا وقدراتنا.

وإن الثابت هو أن ثمن ذلك أفعال هؤلاء الرويبضات, ملاحقة وقمع الإسلام والمسلمين، من حظر العمل لنهضة البلاد على أساس الإسلام والمطالبة به، من أفراد أو أحزاب، وتغيير لمناهج التعليم وتسميم للحياة العامة بمفاهيم غربية فاسدة منشؤها الحضارة الغربية المنحلّة، وحرمان الشباب ومنعهم من تعلم الإسلام وأحكامه.

بعد أن اتضح لأهل تونس المشهد السياسي، وتبيّن لهم الحريص عليهم من المتآمر ضدهم، بات من السهل عليهم استئناف ثورتهم على محجة بيضاء وعلى أساس متين لا ارتداد بعده، يرفعون شعار التغيير الذي يقوم على أساس الإسلام وإقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة، ولقد آن الأوان لأن يلتفّوا حول حزب التحرير صاحب هذا المشروع وهو الرائد الذي لم يكذبهم يوما، كما فعل غيره من أحزاب وحكومات، وأن تنصب جهودهم على مطالبة المخلصين أن يعطوا النصرة لحزب التحرير حتى تقام الدولة التي بشّر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيكون لتونس وأهلها شرف ذلك وأجره.

الأنظمة العميلة تزيل كل ما يغطي سوأتها

د. عبد الله ناصر

الخبر:

كشف منسق الهيئة الوطنية الاستشارية لإعداد دستور «الجمهورية الجديدة» في تونس الصادق بلعيد، أنه سيقدم دستورا محذوفا منه أي إشارة إلى الإسلام لمحاربة الأحزاب الإسلامية مثل النهضة.

التعليق:

لقد أصبحت كلمة الدين ومظاهر التدين تمثل حالة من الاضطراب والتحسس لدى العلمانيين، وتجعل منهم شرسين ومتغولين ورافضين لأي فكرة منبثقة عنه أو أي رمز من رموزه، مقدمين إرضاء أسيادهم من الغرب الكافر على إرضاء الله سبحانه وتعالى، ضاربين بعقيدة الناس وما يحملونه من فكر إسلامي يريدون أن يحتكموا إليه عرض الحائط.

فالدستور هو أساس الحكم والسياسة، فلا يجوز أن يكون إلا على ما يحمله الشعب من مبدأ، وأهلنا في تونس مسلمون يرغبون في الاحتكام لكتاب الله وسنة رسوله، وما خرجوا إلى الشوارع إلا لإظهار سخطهم على ما طبق عليهم من أنظمة ما أنزل الله بها من سلطان، نشرت الظلم والقهر والاستبداد، وأوصلت الناس إلى ضنك ما بعده ضنك.

فبدل أن تكون العقيدة الإسلامية هي أساس الدولة والمصدر الوحيد لقوانينها وأجهزتها، يطل علينا هذا الدعي ليقول إننا سنحذف أي إشارة للإسلام لمحاربة الأحزاب مثل النهضة، وكأن حزب النهضة طبق الإسلام عندما توسد الأمر في سابق الأيام! وكأن الشعب المسلم في تونس الحبيبة تحول إلى العلمانية!

ظلمات بعضها فوق بعض، فالعداء الشديد للدين الإسلامي قد تبدو أسبابه موضوعية لدى النصارى ويهود، أما أن يصدر في مكان أهله مسلمون خرجوا مطالبين بتطبيق الإسلام وأحكامه، فهذا لا يوافق ما ثار الناس عليه من ظلم وقهر واستغلال، ومثبتا في الوقت نفسه أن من يحكم تونس الآن هم أناس باعوا دينهم إرضاء لأسيادهم، وهم استمرار للنظام المحارب لله ورسوله، ومؤكدا أن أنصاف الثورات قاتلة، ويوجب على أهلنا في تونس الضغط على أبنائنا في الجيش ليتبرؤوا من أمثال هؤلاء، ويعطوا النصرة لأمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة ليعلنها خلافة راشدة على منهاج النبوة، تطبق الدستور المستمد من كتاب الله وسنة رسوله وما أرشدا إليه، وتمنع أن يكون لدى الدولة أي مفهوم أو قناعة أو مقياس غير منبثق عن العقيدة الإسلامية.

وأما لهذا وأمثاله؛ فهم إما مطبل لا يفهم، أو مضلَّل لا يفقه، أو مخدوع لا يسمع، أو مستفيد لا يشبع، أقول إن إزالة هذه المادة لن توقف ولادة الدولة الإسلامية التي آن أوانها، وبدأت خيوط نورها تبدد ظلام أنظمتكم، وما ذلك على الله بعزيز.

قال تعالى: [لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ].

حزب التحرير جدير بقيادة تونس إلى بر الأمان

أ. محمد زروق

الخبر: المتحدث باسم صندوق النقد الدولي، «جيري رايس»، في تغريدة على حسابه بـ"تويتر" يرحب بنشر الحكومة التونسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ويصف المفاوضات الحالية بـ"المتقدمة"

التعليق:

هكذا حالنا اليوم في تونس نسير من سيئ إلى أسوء، ونحن نرى عمق الهاوية التي يتردى فيها بلدنا ونرى الظالمين الفاسدين أهل الطبقة السياسية جميعهم قد أعرضوا عن دين الله وأصرّوا واستكبروا استكبارا وهم يلتمسون الحلول من المنظومة ذاتها بفسادها وعلمانيّتها، يبحثون عن الحلول عند الدول المستعمرة (أمريكا وأوروبا)، التي هي في الحقيقة عدوٌّ لنا ولكل مخلص يريد تخليص البلاد والعباد من الظلم والظالمين.

صندوق النقد الدولي يرحب بنشر الحكومة التونسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي ويصف المفاوضات الحالية بـالمتقدمة! هل سيُخرجنا صندوق النقد الدولي من أزمتنا؟ وهل سيقدّم لنا الدّعم؟ ولكن بأي ثمن؟ الثمن هو استعباد شعب تونس المسلم، الثّمن إهانة تلو الإهانة وشروط مذلّة.

تهرول الحكومة نحو الصناديق المالية الدولية والتي من ورائها الدّول الرأسماليّة الإستعمارية، التي لا تخفي إرادتها في السيطرة على العالم، يهرولون نحوهم وكأنّ العلاج عندهم. والحقيقة أنّ الرأسمالية نظام غير إنساني بطبيعته، ينشر الفقر والشّقاء حيثما حلّ أو ارتحل.

وإلى متى يبقى ديننا مُبْعدا عن المجتمع والدولة؟ إنّ الإسلام وحده هو الذي سينقذنا، وإنّ الخلافة وحدها التي ستنقذنا لأنّها ستحكم بأحكام ربّ العالمين، ألا تضمن أحكام ربّ العالمين إنقاذنا؟ بلى فقد كانت الخلافة قويّة وكان المسلمون في ظلّها أعزّاء ما اعتصموا بدينهم وأحسنوا تطبيقه.

بينما تسوق الحكومة البلاد والعباد إلى العبوديّة، فإنّ دعوة حزب التحرير دعوة واضحة صريحة، منهج متكامل بإذن الله تعالى، يطبّق ما جاء به الإسلام من أنظمة الحياة والسياسة والمجتمع.

وعود على بدء في خصوص برنامج حكومة نجلاء بودن للإصلاح الاقتصادي، فإنّنا نجزم بالقول أنّ معالجة المشاكل الاقتصادية في تونس مستحيلة دون تطبيق شامل للاقتصاد الإسلامي.

وعليه كان لزاما التعرّض إلى نقاط مهمّة يجب ملاحظتها فيما يتعلق بالاقتصاد التونسي:

أولاً: لا يمكن حل المشاكل السياسية والاقتصادية لتونس داخل حدودها الحالية، فجغرافية تونس المعاصرة تشكلت على يد القوى الاستعمارية بطريقة يمكن السيطرة عليها دائماً وضمان إعتمادها الدّائم على تلك القوى الإستعمارية. ولهذا السبب، لا يمكن لتونس في ظل جغرافيتها الحالية وهيكل حكمها أن تكون مستقلة سياسياً واقتصادياً. ولن تصبح دولة قوية إلا إذا اتحدت مع الجزائر وليبيا وجميع مناطق المغرب الإسلامي. وهذا ليس هو فرضاً على المسلمين فقط، بل سيعود بالنفع عليهم في المنطقة بأسرها على المستوى الجيوسياسي والجيواستراتيجي أيضاً.

ثانياً: النظام الاقتصادي جزء لا يتجزأ من النظام الإسلامي، فالنظام الاقتصادي في الإسلام ليس السوق الحرة، والاشتراكية، والأنظمة المختلطة وما شابه ذلك، ولكنه نظام اقتصادي يختلف عن الأنظمة الأخرى يقوم على العقيدة الإسلامية وقواعد الشريعة الإسلامية. المبادئ الأساسية في الاقتصاد الإسلامي هي تلبية الاحتياجات الأساسية لكل إنسان، مثل: المأكل والملبس والسكن والتوزيع العادل للموارد. كما أنه من واجب الدولة الإسلامية توفير حياة كريمة لكل فرد بغض النظر عن التمييز العنصري والعرقي والديني.

للأسف، لا يزال النظام الاقتصادي في تونس قائما على الاقتصاد الرأسمالي وعلى أساس أنظمة وهياكل الحكومات الفاشلة والفاسدة السابقة. في حين إن إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الاقتصاد الإسلامي هي إحدى المسؤوليات الضرورية والحيوية للمسلمين اليوم.

ثالثاً: بناء اقتصاد قوي يتطلب من البلاد التونسية قطع أيدي المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. ولم يشهد المسلمون في تونس أو غيرها – ولن يشهدوا كذلك - ازدهاراً حقيقياً بوجود هذه المنظمات الاستعمارية. إنّ مسؤولية الحكومة اليوم – وليس صندوق النقد الدولي - تنظيم شؤون الناس وحل مشاكلهم حصرا دون غيرهم.

رابعاً: يحرم الإسلام على الدولة الإسلامية التبعية السياسية والاقتصادية لدول أخرى. أنه من أجل تأمين سياسة الاكتفاء الذاتي والمنتجات الصناعية، هناك حاجة قوية للبنية التحتية التعليمية وبرامج التدريب الفني وفرص البحث، وتونس تمتلك والمنطقة المغاربية خزانات طبيعية وفيرة وقوى عاملة شابة تساعد في تسهيل سياسة التصنيع. ومثل هذا التوجّه ستنقذ النّاس الاقتصاد المعتمد على الضرائب، وتخفيف عبء الضغوط عن الفقراء أيضاً.

خامساً: إن العملة في الإسلام مدعومة بقاعدة الذهب والفضة. يجب على الدولة الإسلامية طباعة الأوراق النقدية بناءً على ثروتها الحقيقية، وهي الذهب والفضة. والسبب في ذلك هو أن أحكام الشريعة الإسلامية حدّدت الذهب والفضة كمعيار وحيد للعملة.

في الوقت الحاضر، يتم دعم الدينار باليورو أو بالدولار الأمريكي. وهذا لم يجعل الاقتصاد معتمداً على الدول الغربية فحسب، بل أدى أيضاً إلى التضخم وزعزعة استقرار العملة.

وختاما نقول: إنّ الاعتماد على السياسات والنظم الاقتصادية المستمدة من مصادر الشريعة والوحي التي من ناحية ستؤدي إلى رضا الله سبحانه وتعالى، ومن ناحية أخرى ستعالج المشاكل الاقتصادية السائدة.

صراع الإسلاميين والليبراليين

لا شك أن الساحات السياسية في بلادنا تشهد صراعا ضاريا مستمرا بين صنفين كل منهما يتهم الآخر باتهامات مختلفة، فبين تهم من الليبراليين لأصحاب الشعارات الإسلامية بكونهم تجار دين، تجد في الطرف المقابل اتهام من" الإسلاميين" لأصحاب الشعارات الليبرالية بأنهم علمانيون يحاربون الإسلام ويريدون إقصاءه، ولكون هذه القضية شديدة الالتصاق بالمنهج وبالتحرك في معركة التغيير وجب شرحها شرحا منهجيا مجردا بعيدا عن الوقوع في التصنيفات الوهمية، وأفضل ما يحسم هذه القضية هو الحديث عن العلمانية وشرحها ومنها تحدد أنت أين تقف وأين يقف غيرك.

العلمانية:

حاولت صياغة تعريف بسيط يوضح بدقة المعنى الذي نقصده بالعلمانية، والذي يقصده عدونا أيضا في أبحاثه ودراساته، فوجدت أننا يمكن أن نعرفها بالآتي بعيدا عن التعريفات الأكاديمية الصعبة: "إقصاء الدين بحيث لا يكون ميزانا توزن به الأمور" أي : -لا يصح في العلمانية أن يكون الدين هو المقياس لأي شيء، فلا تحكم على شيء أو شخص أو موقف من منطلق الدين، بل في العلمانية بمعناها الأصلي لا يصح أن تفعل شيئا مطلقا من منطلق الدين، ولا أن تترك شيئا من منطلق الدين.

العلمانية ذات الشعار الإسلامي:

وهي "العلمانية" التي يتبعها معظم من تصفهم بعض الأبحاث الغربية بالتيار الإسلامي المعتدل، وتفرق بينهم وبين التيار الإسلامي الراديكالي أو المتشدد، أصحاب هذه العلمانية يعتبرون أن الشعارات والنوايا الحسنة كافية جدا للحكم على أي شيء بأنه إسلامي.

هم سياسيا يتكلمون بما يتكلم به غيرهم من العلمانيين، وينتهجون نفس وسائلهم في السياسة، ويرسخون لنفس القيم، ويقرون باحترام كل مصادر الشرعية غير الدينية حتى التي تعارض الدين بل هم أكثر احتراما لها والتزاما بها من العلمانيين أنفسهم، وإذا صدر عن الكيان فعل أو قول سياسي يبدو عليه توافق مع الإسلام ولو من بعيد أخذوا يبررون له بتبريرات غير دينية كالحديث عن وجوب احترام ثقافة المجتمع الشرقي وضرورة الرجوع لإرادة الجماهير دون الحديث نهائيا عن وجوب تحكيم الإسلام والالتزام بمنهاجه إلا في حالات نادرة لا تذكر.

العلمانية وطبيعة الإسلام:

وبالرغم من أن الأنظمة في بلادنا هي أصلا علمانية إلا أن هناك من التيارات السياسية من لا

يتكلم إلا عن ضرورة تطبيق العلمانية، ويجعلها الحل لكل المشاكل التي نعانيها، وكأننا نعيش في ظل الإسلام أصلا!! ويبدو أنهم بحاجة لمن يذكرهم بأننا نعيش في ظل العلمانية منذ قرن أو أكثر ولا نشعر بأي شعور جميل في الحقيقة!! ونحن لسنا بحاجة للحديث عن سلوك العلمانيين لكي نثبت أن العلمانية في بلادنا ليست إلا فراغا روحيا ونفسيا وفكريا.

فكل الممارسات السياسية التي ترفع لواء العلمانية وتجعل من شعاراتها رمزا للتغيير كشعارات [فصل الدين عن السياسة] و[الدولة المدنية] ولا تتحدث إلا عن "الدولة الدينية" - والتي لا اعرف حتى الآن أين هي؟! - كلها محاولات بائسة غرضها استنساخ التجربة الأوروبية للتغيير والتي قامت على فكرة [اشنقوا آخر قيصر بأمعاء آخر قسيس] في إشارة للتزاوج السياسي الفاشي الذي كان معقودا بين "رجال الدين" وملوك أوربا في القرون الوسطى أي فترة حكم الكنيسة، وهو استنساخ فاشل يدل على الجهل المركب بالإسلام كدين، وبحقيقة المسلمين كأمة.

فإذا تحدثنا عن الإسلام فالإسلام ليس دينا كهنوتيا ك"المسيحية" وغيرها، ولا يعرف وصاية

رجال الدين، بل لا يعرف فكرة رجال الدين أصلا.. [الكهنوت ببساطة هو سلطة الإله الممنوحة لبشر، هذه السلطة تكون لمن يسمون "رجال دين" ليصبحوا وسطاء بين باقي البشر وبين الإله] وحتى علماء المسلمين الذين تخصصوا في دراسة علومه لا يوجد في الإسلام ما يعتبرهم رجال دين على هذه الطريقة الكهنوتية الكنسية، فهم لا يختصون بتواصل إلهي وليس لهم حق سماوي خاص يمكّنهم من الوصاية على دنيا الناس ودينهم، إن الإسلام لا يعرف الرتب الدينية الموجودة في معظم الأديان، كما في المسيحية مثلا هناك درجات للكهنوت تختلف من مذهب لمذهب، في الأرثوذكسية والكاثوليكية على سبيل المثال هناك ثلاث درجات من الكهنوت [الشماس – القسيس –الأسقف] وبين كل درجة ودرجة هناك رُتب.

العلمانية وطبيعة الأمة المسلمة:

إن أمتنا المسلمة هي أمة من البشر صنعها الإسلام ولم يكن لها وجود قبله، ومكوّنات الأمة اليوم هي صنيعة الإسلام في معظمها، كالأمة العربية على سبيل المثال - وهي أمة بالمعنى اللغوي والمعنى الاجتماعي الحديث - التي لم يكن لها وجود أصلا على هذا النحو قبل الإسلام، ومعظم الدول العربية اليوم لم تكن ناطقة بالعربية، وقد غيرت الفتوحات سلوك مجتمعاتها بالكامل، إن الحديث عن إقصاء الإسلام مع الإبقاء على مكونات الأمة بنفس الشكل هو فرضية مستحيلة غير قابلة للتطبيق وقفز على الواقع بصورة فجة، وهي محاولة فشل فيها كل من حاول القيام بها، وهذا ما أدركه أعداء الأمة والساعون للسيطرة عليها فاعتبروا الإسلام هو العقبة الأولى في حربهم معنا.

رغم معرفتهم ببعد الشعوب عن كثير من حقائقه، إلا أنهم يعلمون أنه مازال المكوّن الحضاري لهم والقادر على إعادتهم إلى ما كانوا عليه.

وبعد معرفة طبيعة الإسلام غير الكهنوتية وطبيعة الأمة الحاملة للإسلام تدرك أن العلمانية في بلادنا بعيدا عن تقييمها الشرعي هي [افتراض لمشكلة وهمية، وطرح لحل مستحيل].

أحمد سمير

من كتاب معركة الأحرار

كتاب مفتوح من حزب التحرير في تونس إلى القضاة

لا سبيل إلى تحقيق العدالة القضائية إلّا بالإسلام

أيّها السادة القضاة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقدّم لكم المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس هذا الكتاب المفتوح واضعاً بين أيديكم موقفاً سياسياً وإعلامياً بشأن ضمان وجود قضاء خالٍ من الفساد والتمييز، يحفظ حقوق الناس ويكون حازماً في مساءلة الحكام.

أيّها السادة القضاة،

لقد عاشت البلاد طوال عقود تحت تسلّط أرهق العباد وخلّف في صدور النّاس ضيقاً وقهراً أدّى إلى انتفاضهم وثورتهم. وما علق بأذهان النّاس هو مظاهر التسلّط والظلم، وضياع الحقوق طيلة العقود السابقة. واليوم بعد أن اصطنع محترفو السياسة ديكتاتورية غلّفوها بمظهر جماعي توافقي زائف تحت غطاء "المصلحة الوطنية" التي تقتضي بزعمهم الخبيث الركون للاستعمار والتفريط في ثروات البلاد وخنق كل نفس ثوري يتوق للانعتاق والتغيير الحقيقي، هاهم حكّام ما بعد 25 جويلية يسيرون على نهج من سبقهم بافتعال القضايا الجانبيّة، وتركيز السياسة نفسها بإثقال كاهل البلاد والعباد بالديون التي تؤبد الاستعمار؛ إذّهم يسعون إلى تكريس استبدادهم باستعمال ترسانة من القوانين الاستثنائية تحت ضغط الظرفيات والسياقات المخيفة لفرض الأمر الواقع، وهم لا يعدمون الدواعي والمبررات، فمرة تحت جنح "مقاومة الإرهاب" ومرة باسم "المصالحة الاقتصادية"، ومرة تحت عنوان "مقاومة فيروس كورونا"، ومرة باسم "الجمهورية الثالثة"...

ثمّ إن محترفي السياسة يريدون أن يكون القضاء مجرد وسيلة تستغلها السلطة على مقتضى الاستثناء لا على مقتضى الأصل لتوليد استبداد جديد، يضمن لهم الاستمرار في ظل الفشل الذريع لخياراتهم الفكرية والسياسية في إقناع الناس أو في إحداث التغيير.

أيّها السادة القضاة:

يقوم مجموعة من النخبة داخل القيادة السياسية بتأمين مصالحهم ومصالح أسيادهم الاستعماريين من خلال القضاء. والديمقراطية تسمح لهم بأن يقرروا ما ينبغي أن يكون مسموحاً وما ينبغي أن يكون ممنوعاً، ثمّ يأتي دور القضاء في فرض إرادة النخبة!

إنّ هؤلاء السياسيين، المعلوم تشبّث بعضهم بمصالحه وولاء بعضهم الآخر لأجندات خارجية، يريدون إثقال كاهل القضاة بأوزارهم عن طريق تقنين الظلم؛ فالجميع يعلم أن تطبيق القوانين الموروثة من زمن الطاغية وتنفيذ القوانين الجديدة التي تحكمت فيها الأجندات الأجنبية وسياقات الغرف المظلمة سيكون لها تفريعات معقدة وتنزيلات فضفاضة والتباسات وآثار خطيرة لا تعدّ ولا تحصى، فإذا قننت وجرى بها العمل ستنعت في يوم ما بالظلم والاستبداد، وستكون الجهة المسؤولة عن ذلك أمام النّاس الجهاز القضائي... ثم بعد هبة أو انتفاضة أو ثورة جديدة يأتي سياسيون في لباس الواعظين

كتاب مفتوح من حزب التحرير في تونس

إلـــى القضـــــاة

لا سبيل إلى تحقيق العدالة القضائية إلّا بالإسلام

تونس
2022

ليتحدثوا عن ضرورة تطهير القضاء مع أنّهم هم أنفسهم من أوعز للقضاة بتقنين القوانين التي يريدون. فهؤلاء الساسة الذين لا مبدأ لهم، ليسوا سوى طلّاب مصالح وسلطة، وسيجدون فيما بعد من ينفض عنهم الغبار ليعرضهم من جديد في سوق السياسة كمصلحين وعارفين ومجربين من ذوي الأيادي النظيفة ولا سبيل للإصلاح والإنقاذ دونهم!...

فهل يعقل أن ينخدع القضاة بهذه الخدعة والمكيدة رغم أنّهم من أدرى الجهات على الإطلاق بكواليس هؤلاء الحكّام، وكيف صعدوا هذا الصعود ومن هي الجهات الاستعمارية التي تكفلهم وتراهن عليهم من أجل بسط النفوذ والسيطرة على هذا البلد؟!

أيّها السادة القضاة،

تعلمون أنّ الجريمة هي الفعل القبيح المخالف للنظام والمستوجب للعقوبة، أي هي الفعل المنتهك لعرف الجماعة، أو الفعل الشاذ، أو الفعل المحرّم من وجهة نظر وضعية بشرية أو شرعية ربانية، مما يستوجب عقوبة دنيوية أو أخروية. وعليه، فالفعل القبيح المخالف للنظام من وجهة نظر إسلامية هو ارتكاب محرّم نهى عنه الشرع ورتّب عليه إثماً أو عقوبة. فبربّكم أيّ الأنظمة أصلح للإنسان: نظام الخالق أم نظام المخلوق؟

إنّ نظام الإسلام يحتوي قوانين متعلقة بالجريمة وأحكام البينات ومقدار العقوبات، وهي كلّها في أصلها من عند الله سبحانه وتعالى، والله سبحانه وتعالى هو الذي خلق الخلق وهو أعلم بما يصلح لهم ويصلح حالهم، [أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ]. [سورة الملك:14].

إنّ الإسلام نظام يشمل مجموعة من الأحكام الشرعية لرعاية شؤون الناس، ويجب تطبيقه من خلال القضاء دون أدنى محاباة أو تمييز على أساس النفوذ أو المركز أو أيّة مسألة أخرى، وهو ينصّ على ضمان حقوق الضعفاء بغض النظر عن عرقهم أو جنسهم أو مذهبهم أو دينهم، وقد قال رسول الله ﷺ، محذراً المسلمين: «... إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» [رواه البخاري].

فليست هناك حصانة لأيّ حاكم، سواء أكان أميراً أو وزيراً. وقد ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم (87): "قاضي المظالم هو قاض ينصب لرفع كل مظلمة تحصل من الدولة على أي شخص يعيش تحت سلطان الدولة، سواء أكان من رعاياها أم من غيرهم، وسواء حصلت هذه المظلمة من الخليفة أم ممن هو دونه من الحكام والموظفين".

أيها السادة القضاة،

إنّ مهمتكم من أنبل المهمات وأعلاها قيمة، فليس القاضي مجرد مطيع لسيّده طاعة عمياء أو شاهد زور لا مناص له من تطبيق القانون بحكم القانون؛ وكيف لا، وأنتم تعلمون بأنّ القاضي يلقى يوم القيامة من الحساب هولاً شديداً حتى يتمنّى لو لم يقسم تمرة بين اثنين. وإنّ لكم دوراً رئيساً في إنقاذ هذا البلد بعد أن أرهقه وأنهكه ساسة لم ير الناس منهم سوى الخيبة تلو الخيبة والعجز عقب العجز... ونحذّركم بأنّ هؤلاء الساسة يسعون إلى نقل سقوطهم إلى ميدانكم، ويريدون منكم أن تؤسسوا نصف أقضيتكم على نصوص قانونية مهترئة وأخرى شرعت في الغرف المظلمة، وأن تخضعوا في النصف الثاني منها إلى السياقات المخيفة التي تحاك للبلاد والتي تنفخ فيها السياسات الإعلامية المتحركة بحسب الطلب، وهذا في ذاته فوق الظلم؛إنه البهتان والقهر... أخرج أحمد وأبو داود من حديث أبي طلحة الأنصاري وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ امْرِئٍ يَخْذُلُ امْرَأً مُسْلِمًا فِي مَوْطِنٍ تُنْتَهَكُ فِيهِ حُرْمَتُهُ وَيُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ إِلَّا خَذَلَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ. وَمَا مِنْ امْرِئٍ يَنْصُرُ مُسْلِمًا فِي مَوْطِنٍ يُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ وَيُنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ إِلَّا نَصَرَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ».

إنّ في فقه القضاء الإسلامي وسائر الأحكام الشرعية ما يكفي لتكون أمتنا كما أراد الله سبحانه لها [خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ]، وتكون لنا دولة كما بشّر بها رسول الله ﷺ:«خِلافة على مِنهاجِ النُّبُوَّةِ»، فتكون الحقوق مصونة للجميع لا يطالها الاستثناء ولا يقربها الحيف ولو قليلا، بل تطبق الأحكام بالعدل على الحاكم والمحكوم والضعيف والقوي، بلا أدنى تمييز، فيكون الناس فيها كأسنان المشط، «لا فضلَ لِعَربيٍّ على أعجميٍّ ولا لعَجميٍّ على عربيٍّ ولا لِأحمرَ على أسودَ ولا لِأسودَ على أحمرَ إلاَّ بالتَّقوى» كما قال رسول الله ﷺ.

فالحذر الحذر أيّها القضاة، إنّ من الساسة من يستدرجكم لسنّ القوانين الظالمة المخالفة لشرع الله عزّ وجلّ، وإنّ منهم من يريد استخدامكم لتثبيت سلطته، وأمّا نحن في حزب التحرير فندعوكم إلى الحكم بالإسلام وهو العدل الذي أمر به الله عزّ وجل: [إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا]، فاستجيبوا لأمر ربّكم تنالوا عزّ الدنيا والآخرة.

تونس في الثامن من ذي القعدة 1443هـ الموافق ل 07 جوان 2022م.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس

متفرقات

300 ألف تونسي يعيشون دون ماء

أكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنّه يوجد في تونس اليوم أكثر من 300 ألف تونسي محرومون تماما من الماء الصالح للشرب، بينما تستنزف وحدات صناعية على غرار شركة فسفاط قفصة الطبقة المائية باستهلاكها سنويا 8.9 مليون متر مكعب من الماء، أيّ ما يعادل استهلاك 112000 تونسي.

وأضاف المنتدى، يوم الأحد 5 جوان 2022، في بيان أصدره قسم العدالة البيئية بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة، أنّ آلاف المواطنين في تونس يعيشون بالقرب من مصبات "مراقبة" وعشوائية تبثّ سمومها في الهواء والتربة والطبقة المائية وتنتهك صحتهم وصحة أطفالهم في حين "تنتهج الحكومات المتعاقبة سياسة التجريم في محاولة لقمع الحراك البيئي الذي تنامى ووقف توسع رقعته الجغرافية".

التحرير: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنتمي إلى الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يحتج على حرمان 300 ألف تونسي تماما من الماء الصالح للشرب، بينما هناك وحدات صناعية على غرار شركة فسفاط قفصة تستنزف ما يعادل استهلاك 112000 تونسي من الماء!!! فهل أن الحل الذي يقترحه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، استلهاما من عبقرية الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحاضنة له، حتى ينعم كل تونسي بنعمة الماء، هو أن نغلق الوحدات الصناعية، ونبيع الفسفاط ترابا خاما، مثلا،؟؟؟

ما موقف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من:

1 ـ من طريقة التكسير الهيدروليكي لاستخراج الغاز الصخري من طبقات الأرض، الذي تعتمده شركات النهب العالمي، وما تسببه من تلويث الماء والهواء لكافة أهل تونس؟

2 ـ من استنزاف شركات الطاقة الاستعمارية لنفط وغاز كل أهل تونس، حتى لا أحد يعلم حجمها، في حين أن مؤسساتكم الربوية تطالب برفع الدعم عما يستهلكه التونسي المقهور على ثرواته؟

3 ـ من حرمان كافة التونسيين مما تنتجه ملاحاتهم من مادة الملح الذي تستأثر الشركة الفرنسية كوتيزال؟

أم هو التضليل البهتان؟

خلا لك الجو، يا لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فبيضي واصفري:

لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أعلنت عن الانتهاء من إعداد اللائحة النهائية بأسماء كبار المتورطين بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في ليبيا مشيرة إلى أن القائمة ستبقى سرية إلى أن تظهر الحاجة إلى نشرها أو تشاركها.

التحرير: خلا لك الجو، يا لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فبيضي واصفري. فاللائحة الحقيقية التي ستحددها الأمة بعد أن تقطع دابر الكافر المستعمر من بلادنا، وتنهي حقبة الذل عنها بكنس نفوذكم من ديارنا، هي لمن خانها وتعامل معكم ومكن لكم بيننا، فأولائك هم المجرمون حقا. وأحرار ليبيا أهل للعز ولن يناموا على ثأر.

الجزائر تعلق معاهدة التعاون وحسن الجوار مع إسبانيا بعد تغيير موقفها بشأن الصحراء الغربية

أعلنت الرئاسة الجزائرية الأربعاء 8 جويلية تعليق «معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون» التي أبرمت عام 2002 مع إسبانيا بعد تغيير موقفها بشأن الصحراء الغربية لدعم موقف المغرب.

ووجهت الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، تعليمة لكافة مديري البنوك تمنع بموجبها أي عملية توطين بنكي لإجراء عملية استيراد من إسبانيا.

وتمنع التعليمة الصادرة، يوم الأربعاء، أيضا أية عملية توطين بنكي لإجراء عملية تصدير نحو إسبانيا.

ويدخل الإجراء الجديد، حسب تعليمة الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية حيز التنفيذ بداية من يوم الخميس 9 جوان 2022.

التحرير: هكذا تباع المبادئ والقيم في سوق المهزومين. فالنظام في الجزائر والنظام في المغرب يتنازعان وُد نظام وريث لمحاكم التفتيش، مقابل مساومة رخيصة على امتداد جغرافي، لا يزيد هذا النظام أو الآخر شرفا ولا عزة. والحال أن لا حلّ مع من اغتصب حق الأمة إلا باستعادة فردوسها المفقود، الأندلس.

دبلوماسي إيطالي يحذر الأوروبيين: طبول الحرب تقرع في ليبيا

استنكر دبلوماسي إيطالي انشغال الأوروبيين بالصراع الدائر في أوكرانيا، رغم أن «برميل بارود يوشك على الانفجار» على بعد أميال قليلة من ساحل بلاده، في إشارة إلى الأوضاع غير المستقرة في ليبيا.

وكتب السفير الإيطالي السابق بحلف شمال الأطلسي «ناتو» ستيفانو ستيفانيني، في مقال نشرته مجلة «فورميكي»، أن الوقت حان لكي تتقدم روما لقيادة المفاوضات في ليبيا لحل الانقسام السياسي الراهن مع قرب انتهاء تفويض البعثة الأممية.

وأشار إلى المشاكل التي تهم إيطاليا على غرار التحكم في تدفقات الهجرة وتواصل صادرات الغاز، مؤكدا أن ذلك يُعد كافيا على الجانب السياسي، لتقدم روما الدعم الكامل للمستشارة الخاصة للأمم المتحدة، ستيفاني ويليامز.

وقال إن الفاعلين الليبيين عادوا إلى التجاذبات فيما بينهم، فيما ظلت المصالحة الوطنية عالقة في مراحلها الأولى وبينما يقترب تفويض البعثة الأممية وتكليف ويليامز من نهايته لا توجد خطط دولية «ب».

ورأى سفير الناتو السابق أن الشرعية هشة لكلتا الحكومتين المتصارعتين في إطار صراع المحاور بين محور طرابلس - مصراتة، الذي يدعم الدبيبة، ومحور إقليم برقة بنغازي-طبرق الذي يقوده الجنرال الانقلابي خليفة حفتر.

واستنكر سيتفانيني الاهتمام الضئيل بالتطورات في ليبيا لا سيما وأن المجلس الأوروبي يواصل التركيز على أوكرانيا وعلى الحظر المفروض على صادرات الحبوب من صوامع أوديسا.

وقال: «يجب أن يقلقنا الانقسام في ليبيا بين حكومتين، حتى من دون العودة إلى الحرب الأهلية، بشأن الأمن وإمدادات الطاقة والجغرافيا السياسية».

واستغرب متسائلا «هل نريد قواعد روسية تبعد مئات الأميال عن سيغونيلا (قاعدة عسكرية بحرية وبرية جنوب إيطاليا)؟».

التحرير: هل بتقديم روما الدعم الكامل للمستشارة الخاصة للأمم المتحدة، الأمريكية ستيفاني ويليامز،

تتقدم روما لقيادة المفاوضات في ليبيا؟ أم أن السفير الإيطالي السابق بحلف شمال الأطلسي «ناتو» ستيفانو ستيفانيني يبحث عن دور ما لبلاده في هذه القضية بدعمه للموقف الأمريكي المتعثر أمام الموقف البريطاني؟

على الديبلوماسي الإيطالي، ونظراؤه في الدول الاستعمارية، أن يدركوا أن أهلنا في ليبيا قد تنبهوا إلى مكركم فلن ينفعكم عملاؤكم، ولا حلولكم المسمومة، ولن يرضوا إلا بكنسكم من ديار الإسلام.

حين لا تتجاوز السياسة عند مُمتهنيها المكر والخداع

الخبر 1: ارتفع الدين العام التونسي بنسبة 8.6٪ نهاية مارس الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وتتمثل الإشكالية في هذا الدين في أن قيمته تعادل 82.5٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري.

الخبر 2: قال منسق الهيئة الوطنية الاستشارية لإعداد دستور «الجمهورية الجديدة»، الصادق بلعيد، إنه سيعرض على رئيس الجمهورية قيس سعيّد مسودة لدستور لن تتضمن ذكراً للإسلام كدين للدولة، بهدف التصدي للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية على غرار «حركة النهضة».

التعليق:

إن رويبضات الحكام في الزمن الرديء حيث السيادة للبشر ولا قيمة لرب البشر، يمارسون السياسة على أساس ميكيافيلي فالحاكم الجدير وفق تصورهم هو ذاك المتمرس على فنون الخداع والكذب والتمويه الجيد وقلب الحقائق وإخفاء ما يجب إخفاؤه وإظهار ما يجب إظهاره تمويها وخداعا، هذا النوع من الحكام يُطلق عليه وصف السياسي الماكر فلا تعرف منه حقا من باطل بل قد يصوّر لك الحق باطلا والباطل حقا وقد يخدعك بكذبه فتصفه بالصادق والعكس صحيح. ويبقى هذا النوع من الحكام من أسوإ الحكام لارتباطهم بكل وضيع وهذا هو النوع الذي سنتحدث عنه،

-1 الخبر الأول يفيد أن تونس تعيش كارثة اقتصادية بأتم معنى الكلمة, فالدين العام في ارتفاع مطّرد من سنة إلى أخرى والوضع العام يسوء يوما بعد آخر, وكل هذا جراء منظومة حكم باطلة يقدسها العملاء والفاشلون ويعرضون عن توجيه الإتهام لها, وحين تتعثر العربة ولا تقدر على السير يأتي العلاج بوجوب تغيير الحمار, أي حين فساد الطعام، الحل في تغيير الملاعق، فسياسيّو النظام العلماني يقدمون علاجات لا تنطبق على المشكل ولا تتعلق به فيقولون أنه أمام هذا الإفلاس والعجز الاقتصادي، الحل هو الترفيع في الضرائب ومزيد الاقتراض وبالتالي مزيد الارتهان للغرب وهياكله فيدخلون في دوامة الاقتراض والحوار مع المانحين والرضوخ لهم بمزيد من الإملاءات ولا أدل على ذلك من امتناع صندوق النقد الدولي منح تونس قرضا في حالة لم تستجب لشروطه والتي من بينها قبول قيس سعيد مبدأ الحوار مع كل الأطراف الإجتماعية والحزبية والعودة للمسار الديمقراطي، فيما الحل الجذري يكمن في القطع مع الأسباب التي أوصلت لحالة التردي والإرتهان هذه أي مع صناديق الإستعمار والتعويل على الذات واسترجاع الثروات وافتكاك السيادة الضائعة. أليس هذا حيادا عن الحق وممارسة رخيصة للمكر والخداع؟

2 - الخبر الثاني مفاده أن الإسلام محل خلاف بين أفراد الشعب التونسي ولنزع هذا الخلاف وجب إلغاء ذكره في أي مادة من مواد الدستور، وهنا أذكّر بقول أحد أساتذة القانون الدستوري في استضافة على قناة تونسية عندما سئل عن الفصل الأول من الدستور فقال: هذا الفصل غير دستوري وهو قنبلة موقوتة في وجه رجال القانون وحكام البلاد فهو من ناحية يقر بأن دين الدولة هو الإسلام وبالتالي وجب تطبيق الشرع ومن ناحية أخرى يقول الفصل أن نظام الدولة جمهوري أي فصل الدين عن الحياة وبالتالي وجب حذف أحدهما ليصح الفصل فكان خيار حكام تونس ما بعد الثورة، الإنقلاب على فصل شكلي لا محل له في الواقع ولا أثر له ملموس (لأن الإسلام لم يطبق يوما في تونس منذ مجيئ الدولة الحديثة)، ليجعل من تونس دولة علمانية بامتياز، الديمقراطية دينها والإسلام عدوها.

صرح عميد المحامين «بودربالة» مبررا إلغاء التنصيص على الإسلام كونه دين الدولة، قائلا أن الدولة شخصية معنوية والشخصية المعنوية لا دين لها فالله سبحانه وتعالى وجه خطابه للناس والمؤمنين ولم يوجه خطابه للدولة لذلك الدولة لا دين لها. هذا التلفيق والكذب هو محاولة بائسة لصرف النصوص عن مرادها وليّ أعناق بعضها للتدليس على الناس بعد موجة الغضب من تصريحات الحُكام والهيئة الإستشارية، وإلا أين ستضع هذه الآيات المتعلقة رأسا بالحكم والدولة (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون), (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون), (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون), (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) ؟؟

فالمعلوم بداهة أن لكل دولة دين أي وجهة نظر في الحياة تُترجمها إلى قوانين ودساتير وأحكام تنظم الشأن العام، فالدول الرأسمالية لها عقيدة انبثقت منها أحكامها ودساتيرها فاصطبغت بها وكان لها طرازا خاصا في الحياة وكذلك الدولة التي أنشأها محمد صلى الله عليه وسلم في المدينة وتواصل وجودها طيلة 13 قرنا ولم تختف عن الوجود إلا في سنة 1924، هي نفسها كانت خلافة إسلامية لها دين وعقيدة وأحكام وقوانين ودساتير منبثقة عن تلك العقيدة فاصطبغت بها وجعلتها دولة من طراز خاص، كذلك كيف يستقيم أن تطبق على الناس قوانين وأحكام ليست من جنس عقيدتهم ولا يعتقدون في صحتها وعدلها, فأهل تونس مسلمون والأصل أن تكون القوانين والدساتير منبثقة من عقائدهم فيحصل الإنسجام بين الناس والنظام المطبق. أليس هذا أيضا حيادا عن الحق وممارسة رخيصة للمكر والخداع؟

ثم إن عنوان التصدي للحركات الإسلامية دليل على علمانية الدولة وعدائها للإسلام. وهذا يعني أن الأحزاب العلمانية المحاربة للإسلام مُرحّب بها ومفتوح لها المجال للتخريب والإفساد فيما الأحزاب الإسلامية غير مُرحّب بها في بلادها الإسلامية ووسط شعوبها الإسلامية، أي رداءة وأي حقد إيديولوجي هذا الذي جعل من البلاد الإسلامية مرتعا للخونة وأعداء الإسلام؟

(وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ)

المثليّة تقتحم بيوتنا بعد أن خلع

أ. علي السعيدي

الخبر:

ستصل خدمة ديزني بلس (Disney+) رسميًا إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك في صيف العام الحالي 2022. وستتوسع خدمة ديزني بلس لتصل 42 دولة جديدة و11 منطقة جغرافية منها 16 سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ تضم المملكة العربية السعودية، فلسطين، مصر، الإمارات، الأردن، لبنان، ليبيا، الكويت، العراق، البحرين، عمان، وتونس، واليمن، فضلًا عن المغرب والجزائر. ويُشار إلى أن هذه البرمجة ستكون في شكل صور متحركة تطرح أفكار «المثلية الجنسية» وترسخها.

التعليق:

بالتزامن مع وصول الخدمة إلى الشرق الأوسط يوم 8 جوان، بدأ رواد مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك باستخدام عدة هاشتاجات بسبب الأعمال المختلفة التي تطرحها الشبكة ومن بينها وأساسا الدعاية «للشذوذ الجنسي» وذلك بعدما كشف المخرج كريس روفو عن الخطط المستقبلية لشركة «ديزني»، ومن ثم ظهرت مديرة ديزني «كيري بيرك» في أحد الحوارات التلفزية معلنة أنها والدة لطفلين شاذين، أحدهما متحول جنسيا والآخر بين الجنسين منجذب إلى الطرفين، وقد بدت مندهشة لعدم وجود عدد من الأبطال الخارقين الشواذ، وقد أكدت على وجود عدد أكبر من الشخصيات الخارقة المثلية في الأعمال المستقبلية للشبكة.

وصول هذه المفسدة إلى البلاد الإسلامية وباللغة العربية ليس من باب الصدفة ولا من باب توسيع النشاط لمزيد تحصيل الأرباح وإنما من باب تحقيق برامج مرسومة سلفا ومخطط لها بعناية فائقة وإلا لما التركيز في هذا الإفتتاح على أن تكون البرمجة تغلب عليها برامج الشذوذ، ثم ما الغاية من توجيه هكذا رسائل للسواد الأعظم من أمة الإسلام لو لا أنها حملات تبشيرية في العصور المتأخرة لمفاهيم ينأى الحيوان عنها ويتبرأ منها.

بهكذا خطط وبرامج واستراتيجيات يتم اقتحام مجالنا الحيوي لبث الرذيلة والفسق والفجور في رموز مستقبلنا وطاقاتنا الحية، فلذات أكبادنا، حيث صار دعاة الرذيلة يصولون ويجولون دون حسيب ولا رقيب ويخترقون جميع الحصون (هذا إن بقيت حصون) ليمرقوا إلى البيوت فيسمّموها ويهدموا القيم ويُدمّروا الفضائل ويؤسسوا لعهد وبيئة حتى الحيوانات لا ترضاها. كل هذا يحصل على مرأى ومسمع من الحكام الذين قالوا يوما أنهم رعاة الشعوب فلا هم رعوها ولا حموها بل أسلموها وكانوا معولا للهدم وعونا لشذاذ الآفاق من رذائل الحضارات ليدنسوا كرامة هذه الأمة العفيفة ويلغوا في دمائها وأعراضها وأخلاقها ودينها...، ومع كثرة الخطوب وغياب الحامي والراعي الذي لا يقوى على بنت شفة أمام أسياده، لا نقول غير «حسبنا الله ونعم الوكيل».

وفي الآن ذاته نقول: احذروا همجية هذا الوحش الغربي وخطره، فقد أفسد المبدأ الرأسمالي الغربي الإنسان وأشقاه في مختلف النواحي الفكرية والنفسية والحياتية.

ففي منظومتهم الاقتصادية مثلا، يتعاملون مع الإنسان ككائن مادي مجرد من القيم الروحية والأخلاقية. وهو بالنسبة لهم مجرد مصدر مادي يؤمن النقد مقابل ما يقدم له من سلع وخدمات .والإنسان النافع عندهم هو من يمتلك ثمن السلع والخدمات، ومن ضعف عن ذلك ليس له دور، وليس له قيمة، وليس له (لقمة في صحن الحياة) كما يقول مالتوس.

وكما أن مهمة المستهلك هو تأمين ثمن ما يحتاجه، تكمن مهمة المنتج في تحقيق رغبات واحتياجات المستهلك، بغض النظر عن طبيعة هذه الرغبات، وبغض النظر عن تأثيرها على المجتمع.

فالذي يهم الاقتصادي الغربي هو الحصول على الحافز المادي أي الثمن، ولو أدى ذلك إلى دمار وهلاك المجتمعات.

فهم -وفي تصرف فكري شاذ وغير طبيعي- يفصلون العلاقات الاقتصادية بين الناس، عن العلاقات الدائمية التي تشكل أساس نشأة المجتمع واستمراره. هذا الفصل الغريب والمستحيل وغير الطبيعي جعلهم لا يهتمون بالحالة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع.

فإذا وُجدت سوق تهتم بالشذوذ وكل مظاهر الرذيلة، وهذا لسان حالنا مع «ديزني بلاس»، على الاقتصادي أن يُؤمّن المنتجات التي تحتاجها هذه السوق، فإن وجدوا احتمالية توسع لهذه السوق، اهتموا بتوسيعها (وهو ما يفسر افتتاحهم الجديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، والترويج لها، والسعي للوصول للهدف الأسمى عندهم، وهو الوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاج تحقيقا لأعلى مستوى من الربح.

لذلك تجدهم لا يهتمون بالتحذيرات التي تؤكد أن «المثلية» تسير خارج النسق الطبيعي، وأنها تؤثر على استمرارية النوع البشري، مما يؤدي إلى تدمير المجتمعات وانهيار الدول. وما تنادي بعض الأصوات من داخل منظومتهم بوجوب الحذر من دعوات الشذوذ وأثرها السيئ على ناشئتهم إلا كالنافخ في الرماد... فأول المكتوين بنيرانها هم أصحابها لأنه لا قيم ولا مُثُل ولا دين يحميهم, فيما تجد أمة الإسلام وطاقاتها الحية كل التحصين والمناعة الحامية من هذا الشذوذ والمرض بعقيدتها الصحيحة وقيم الإسلام العظيمة, فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين، وإنا لندعوه جل وعلا أن يُعجل لهذه الأمة وللبشرية جمعاء بالفرج والخلاص من ضنك العلمانية وشذوذها والتمكين لعقيدة الإسلام ودولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

استهداف الفصل الأوّل من الدّستور: إعادة دفن ميّت

تعيش تونس هذه الأيّام على وقع معركة مفتعلة مع الهويّة الإسلاميّة حلبتها الفصل الأوّل من الدّستور بوصفه يكرّس الإسلام السياسيّ ويجعل من الدّين مرجعيّة في الحكم.. وممّا لا شكّ فيه أنّ الدّستور في تونس اعتُمد من قبل الكافر المستعمر لاستهداف الهويّة الإسلاميّة للبلاد وفصلها عن الإسلام والدّولة الإسلاميّة ،بل إنّ الفصل الأوّل من الدّستور بصيغتيه القديمة (1959) والجديدة (2014) هو الذي كفل ذلك وكرّسه ما يجعل من استهدافه من قبيل إعادة دفن ميّت..وقبل الخوض في دستور الثّورة ودستور قيس سعيّد الذي يطبخ الآن على نار هادئة ،نسوق بعض الملاحظات المتعلّقة بعهد الأمان بوصفه (باكورة الدّساتير في العالم الإسلاميّ) ودستور 1959 بوصفه (دستور الاستقلال المزعوم): ما يمكن ملاحظته بخصوص هذين الدّستورين أنّهما تجنّبا استفزاز الأمّة وإثارة حفيظتها والتّصادم معها قدر المستطاع وحاولا الالتفاف على الهويّة الإسلاميّة عبر التّلاعب بالألفاظ وإلباس أفكار الكفر جبّة الإسلام ودسّ السمّ في الدّسم والإيهام بالأسلمة والأصالة مرتكزَين على جهل الأمّة باللغة العربيّة وبعدها عن الثّقافة الإسلاميّة: فقد نصّ دستور عهد الأمان على (وجوب الاهتداء بأحكام الشّريعة الإسلاميّة الغرّاء باعتبار أنّ الإسلام هو الدّين الرّسميّ للدّولة وأنّ الباي والسكّان مسلمون) وإنّ التّلاعب بالألفاظ واعتماد التّعريض والعموميّات والنيّة الخبيثة المبيّتة في هذا الكلام واضحة جليّة :فالاهتداء كلمة عامّة مبهمة مائعة لا تعني انبثاق الدّستور عن العقيدة الإسلاميّة وأنّ الكتاب والسنّة أصل في استنباط الأحكام بل مجرّد فرع يهتدى به بوصفه (مرجعيّة).. وتعبير (الدّين الرّسمي للدّولة) يحيل على فصل الدّين عن الحياة ولا يفيد أنّ الإسلام عقيدة الدّولة ،فالدّولة لا دين لها بل تصدر عن عقيدة ومبدأ في أحكامها ودساتيرها وتشاريعها وقوانينها، أمّا نسبة الدّين إليها فيحصر الإسلام في العبادات وطقوسها والتّقويم والأعياد والمناسبات الدينيّة فحسب وهذا عين الفصل..كما أنّ التّبرير المقدّم للاهتداء بالإسلام (وأنّ الباي والسكّان مسلمون) لا يجعل من اعتناقنا إيّاه واجبا لكونه شريعة الله التي فرضها على عباده، بل لمجرّد كونه دين الباي والنّاس وهذا معطى غير ثابت تزول بزواله الحاجة إلى الاهتداء بالإسلام لاسيّما وأنّ الاستعمار يعوّل على محاربة الإسلام وتجفيف منابعه والتّبشير بالنّصرانيّة في صفوف الشّعب التّونسيّ لتغيير عقيدته..فهذا تعريض مغرض وتلاعب بالألفاظ مقصود ولكنّه عصيّ على أفهام الشّعب يستوي في ذلك العامّة ومشائخ الزّيتونة..

حقل ألغام

أمّا دستور 1959م فقد نصّ في الفصل الأوّل منه على أنّ تونس (دولة مستقلّة ذات سيادة الإسلام دينها والعربيّة لغتها والجمهوريّة نظامها) وهذا حقل من الألغام يقطر دهاء ومكرا: فاستقلال تونس عمّن..؟؟ هل هو عن فرنسا أم عن الدّولة الإسلاميّة..؟؟ فالمقصود هو فصلها عن دولة الخلافة بوصفها كانت إيالة تابعة للدّولة العثمانيّة وهذا ما فشلت الإمبراطوريّة الفرنسيّة في تحقيقه طيلة قرن إلاّ ربع من الاستعمار، إذا بدستور (الاستقلال) يقرّه لها بجرّة قلم (؟؟)..وتعبير (ذات سيادة) لا يفيد مطلق السّيادة لأنّه نكرة وليس معرفة ،فهو يحيل على جزء مبهم من السّيادة أي سيادة جزئيّة مبتورة منقوصة على شاكلة الدّويلات الوظيفيّة المنزوعة الدّسم الموجودة في العالم الإسلاميّ اليوم (الدّولة البلديّة).. أمّا التّركيبان (الإسلام دينها والعربيّة لغتها) فلا يعنيان أنّها دولة إسلاميّة لغتها الرّسميّة العربيّة :فلو ضربنا صفحا عن لفظة (دين) التي تحيل عمليّا على العلمانيّة وفصل الدّين عن الحياة كما أسلفنا ،فإنّ هكذا تركيب لا يفيد ـ لغةً ـ الالتصاق والتماهيّ فلا يفهم منه أنّ الإسلام عقيدة الدّولة ومصدرها التّشريعيّ وأنّ العربيّة لغتها الرسميّة بوصفها طاقة لغويّة لتفجير الطّاقة التشريعيّة للقرآن الكريم..وإنّ قصارى ما يمكن أن يفهم من هكذا تركيب هو أنّ لهذه الدّولة دين ولغة، أمّا الإسلام والعربيّة فهما مجرّد معطيين ظرفيّين وقتيّين ليسا بمعزل عن التّبديل والتّغيير، ناهيك وأنّ من أوكد مهامّ الاستعمار مسخ ثقافة البلاد المحتلّة وحضارتها وعقيدتها ومحاربتها حرب إبادة وإلحاقها بثقافته وحضارته وعقيدته..هذا فضلا عن التّصريح بتبنّي النّظام الجمهوريّ الذي يحيل على التخلّي عن نظام الحكم في الإسلام..والأصل في هذا الفصل أن يصاغ بالشّكل التّالي (تونس إيالة عثمانيّة تتمتّع بكامل السّيادة عقيدتها الإسلام ولغتها الرّسميّة العربيّة ونظامها الخلافة)..

تطهير لغوي

وكلّما توغّلنا بالدّساتير في الزّمن نلمس دون عناء الغربة العقائديّة والانبتات عن الإسلام والتوظيف لتصفية الحسابات مع محرّك الثّورة: فقد خضع دستور 2014 لعمليّة تطهير لغوي اصطلاحي نقّته من كلّ ماله علاقة بالشرع والفقه والإسلام.. فمنذ أن انطلقت جلسات مناقشة الدّستور (فيفري 2012) كانت مسألة التنصيص على الشريعة الإسلاميّة فيه القضيّة السياسية الأكثر إثارة للجدل..فقد هدّد مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي بالإستقالة وسحب حزب التكتّل من الإئتلاف الحاكم إذا ما ظهرت الشريعة في الدستور بأيّ شكل من الأشكال..كما عُدّت مسألة الشريعة خطًا أحمر بالنسبة إلى الأحزاب العلمانيّة و(غير ذات أهميّة) بالنسبة إلى حركة النّهضة (ذات المرجعيّة الإسلاميّة؟؟) حيث حسم رئيسها راشد الغنّوشي الموقف عندما أعلن أنّ حزبه لن يسعى إلى تطبيق الشريعة وأن الأحكام الشرعيّة في الكتاب والسنة (صفر فاصل) وأنّه يكتفي بالإبقاء على المادّة الأولى من دستور 1959..على هذا الأساس لم ترد كلمة شرع أو شريعة أو قرآن أو سنّة أو أيّ من مصطلحات الفقه السياسي في دستور 2014 مطلقًا، وقد وقع اعتماد ألفاظ عامّة محايدة تنطبق على كلّ الأديان (دين ـ شعائر دينيّة ـ عقيدة ـ عبادات ـ دور عبادة..) على غرار ما ورد في الفصل الرّابع من المبادئ العامّة (الدّولة راعية للدّين كافلة لحريّة المعتقد وممارسة الشعائر الدّينية حامية للمقدّسات ضامنة لحياد دور العبادة عن الدّعاية الحزبيّة)..أمّا كلمة (إسلام) فلم ترد إلاّ خمس مرّات في كامل الدّستور (58 صفحة) وفي مواطن مشبوهة لتقييده حدودًا وممارسةً على غرار ما ورد في باب تعديل الدّستور (لا يمكن لأيّ تعديل دستوري أن ينال من الإسلام باعتباره دين الدّولة) وهذا ذمٌّ في قالب مدح يفصل الإسلام عن الحياة والحكم ويقصره على التقويم القمري والأعياد والمناسبات الدّينية..لقد واصل هذا الدّستور نهج سابقيه في إقصاء الإسلام من الحكم والتأكيد على الطّابع الجمهوري للنّظام والصّيغة المدنيّة للدّولة وتبنّي خيار الدّيمقراطية ومشتقّاتها وتعويم الهويّة والانتماء..إلاّ أنّه كان أكثر ثرثرة منهما كمًّا وكيفًا: فقد تضاعف عدد الفصول (78/149) وانتفخ متنها بالتفاصيل والجزئيّات والتنصيصات نزولاً عند مقتضيات الالتفاف على الثّورة على غرار (تحييد دور العبادة عن الدّعاية السياسيّة ـ الانفتاح على الثّقافة الكونيّة ـ حريّة الضّمير ـ حريّة المعتقد ـ تكريس قيم التّسامح ونبذ العنف ـ حوار الحضارات ـ الشراكة بين الرّجل والمرأة..)..

الدّستور والتّبشير

لم يكتف (دستور الثّورة) بمحاربة الله ورسوله وشرائعه بل فتح البلاد وسخّر العباد للتّبشير بسائر الدّيانات السّماويّة منها والوضعيّة وأباح فتنة المسلمين عن دينهم وأجاز الارتداد عن الإسلام وكفل ممارسة مختلف الطّقوس الدّينيّة ومنع المسلمين من حماية عقيدتهم والدّفاع عن دينهم ،وهذا ما لم تجرؤ عليه فرنسا الاستعماريّة نفسها طيلة 75 سنة ،ودونك الفصل السّادس من توطئة الدّستور: فكون الدّولة (راعية للدّين كافلة للشّعائر الدينيّة) ليس المقصود به الإسلام دين الشّعب التّونسيّ بل يفيد أنّ الدّولة راعية لمطلق الدّين ولمطلق الشّعائر سماويّة كانت أم وضعيّة بما في ذلك الهرطقات كالبهائيّة وعبدة الشّيطان لأنّ الصّيغة وردت مطلقة عامّة (الدّين ـ الشّعائر)..وكون الدّولة (كافلة لحريّة المعتقد) ـ هكذا في المطلق ـ فهذا تنصيص صريح على إباحة الارتداد عن الإسلام والتّشجيع عليه والسّماح لكلّ من هبّ ودبّ بفتنة التونسيّ المسلم عن عقيدته محميّا بالقانون..وكون الدّولة (كافلة لحريّة الضّمير) فهذه حركة بلطجيّة لا أخلاقيّة يباح بمقتضاها للتونسيّ كلّ الرّذائل والموبقات مادام ضميره مرتاحا إليها بما في ذلك الإلحاد والردّة والانتقال من دين إلى آخر وتناول الخمر والمخدّرات والزّنا وسفاح القربى والشّذوذ الجنسيّ سحاقا ولواطا.. بل ينصّ الفصل السّادس أيضا على أن تضطلع الدّولة بدور (البلطجيّ) الذي يرغم النّاس بالقوّة على قبول النّشاط التبشيريّ (تلتزم الدّولة بحماية المقدّسات ومنع النّيل منها كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتّحريض على الكراهيّة والعنف وبالتصدّي لها) فكلمة (مقدّسات) وردت مطلقة غير مقيّدة بالإسلام بما يفيد حماية الدّولة للدّيانات الغازية للمسلم التّونسيّ في عقر داره والتكفّل بمعابدها ومنشآتها وحماية أتباعها ورعايتهم ومنع الاعتداء عليهم ماديّا أو معنويّا ـ ولو بمجرّد التكفير ـ وضمان ممارستهم لشعائرهم وطقوسهم وإجبار أهل البلاد المسلمين ـ بالحديد والنّار إن لزم الأمر ـ على القبول بذلك والرّضا به والتخلّي عن الأحكام الشّرعيّة القطعيّة في حقّ الكافر والمرتدّ..بمعنى تجريد العقيدة الإسلاميّة من الطّريقة الشرعيّة التي تحمي بها نفسها وتوظيف الدّولة وتسخير مقدّراتها في التّبشير الذّاتي لشعبها.. وبالمحصّلة فإنّ استهداف البند الأوّل من الدّستور هو بمثابة إعادة دفن ميّت وهو تعبيرة مستفزّة عن البصمة الفرنسيّة الجديدة في البلاد التي جاءت مع قيس سعيّد هذه البصمة التي تعادي الإسلام هستيريّا غريزيّا وتحارب كلّ ما يشتمّ منه رائحة الشّرع الإسلاميّ. وهي أيضا بصمة بعيدة عن سياسة الاحتواء والتّوظيف البريطانيّة وهي التي ستعيد الإسلاميّين إلى الحلبة في تونس. وربّ ضارّة نافعة..

جريدة الراية

هل كشفت الأحداث الأخيرة قدرة الأمة على النهوض من جديد؟

بقلم: م. محسن محمد الجعدبي- ولاية اليمن

لقد مرت الأمة الإسلامية عبر تاريخها بأزمات عديدة منها غزو المغول الذين دمروا عدداً من بلادها ومنها عاصمة الخلافة العباسية، وكذلك غزو الصليبيين للقدس أكثر من مرة، لكن هذه الحملات وإن كانت شديدة على الأمة إلا أنها تعافت منها وعادت إلى مجدها وإلى سيادة العالم؛ لأنها كانت تمر بفترات ضعف سياسية وعسكرية، إلا أنها تمر خلال القرنين الأخيرين بأزمة فكرية أودت بدولتها ومزقتها كل ممزق، وحالت دون إعادتها من جديد، لذلك سنلقي الضوء على أبرز الخطوات التي خطاها الغرب في القضاء على الدولة الإسلامية، ثم نذكر الحل لإنهاء هذه الأزمة الفكرية وبالتالي إعادة دولة المسلمين وعزتهم.

أولاً: مؤتمر وستفاليا عام 1648م والذي عُقد بين مفكري وسياسيي وباباوات أوروبا ليبحثوا كيفية وقف المد الإسلامي على أوروبا، والقضاء على دولته، فبعد مداولات مستفيضة توصلوا إلى أن المشكلة تكمن في وحدة المسلمين ودولتهم واللتين بنيتا على العقيدة الإسلامية فخرجوا بقرارات مهمة زمنوها بأربعمائة سنة ميلادية، ومن أهم هذه القرارات:

توحيد صفوفهم ومحاولة حل خلافاتهم ليتفرغوا لمواجهة الإسلام ودولته.

إرسال المستشرقين للانخراط بين رعايا الدولة الإسلامية واختراق قياداتها ومفكريها وعلمائها ودراسة الإسلام وتاريخه، ثم العمل على تفتيت دولته من الداخل. وتعد هذه أخطر خطوة اتخذها الغرب الكافر في حق المسلمين ودولتهم على مر التاريخ، حيث كانت المعول الأول في هدم دولة المسلمين، وبالتالي القضاء على عزة المسلمين وقوتهم.

ثانياً: مع قرب تحقيق بنود مؤتمر وستفاليا تم عقد مؤتمر كامبل عام 1907م الذي أقر وأوصى بالآتي:

القضاء على دولة المسلمين.

تفريق المسلمين إلى كنتونات صغيرة تسمى دولا.

وضع نقاط نزاع مشتركة بين هذه الكنتونات لإثارة المشاكل والنزاعات بينها حسب الحاجة.

أن لا يسمحوا للمسلمين بنهضة علمية وصناعية إلا نهضة محدودة.

أن يُشرفوا على تعيين حكام المسلمين، وأن يسعوا لنشر الفساد المالي والإداري والأخلاقي الممنهج بينهم.

وقد تم تنفيذ تلك البنود والدليل ما يلي:

أولاً: ما ذكره رئيس وزراء بريطانيا في وقتها في مجلس العموم البريطاني حيث قال: "لن تقوم للمسلمين قائمة بعد اليوم لأننا قضينا على أهم ركيزتين وهما الإسلام والخلافة".

ثانياً: اتفاقية سايكس بيكو التي كانت بين بريطانيا وفرنسا بعد انتصارهما في الحرب العالمية الأولى، والتي تم فيها القضاء على دولة المسلمين، وتقسيمها ورسم أعلام لها وحدود تميزها عن غيرها من بلاد المسلمين، وأوصلت بلاد المسلمين إلى صراع على حدود مصطنعة ومصالح وهمية تحت حكم رجالهم من أبناء المسلمين.

ولكن ما أبهر الغرب وخيب آمالهم أنهم وجدوا أمة الإسلام رغم ضعفها لكثرة ما ألم بها، وجدوها لا تزال أمة حية وتسعى للتعافي. فكلما حصلت مصيبة جديدة في بلاد المسلمين وهجم الكفار على أحدها وجدوا المسلمين يهبون للدفاع عنه كما حصل في أفغانستان والعراق وسوريا والشيشان والبوسنة والهرسك وغيرها...

ومن بعد سنة 2000م بدأت مراكز الأبحاث الغربية تتنبأ بانهيارات كبيرة في أوساط الأنظمة العربية ومنها مثلاً تقرير أمريكي في 2007م يتحدث عن خطورة الأوضاع في اليمن والتردي الاقتصادي وانهيار النظام خلال عشر سنوات، وأيضاً ظهور مشروع الشرق الأوسط الجديد وما يجب أن يصاحبه من تفتيت المفتت من بلاد المسلمين وتجزئة المجزأ. ولما أدرك الغرب بداية الاحتقان واستشرف التحركات الشعبية ضد حكام المسلمين في بعض البلدان وخصوصاً بعد ثورة الشعب في تونس، بدأت كل دولة غربية لها نفوذ في بلاد المسلمين في ترتيب أوراقها على وجهين:

الأول: كيف تحافظ على مناطق نفوذها بإقامة حركات مصطنعة تقوم بشبه ثورة أو احتواء ثورة عفوية لتفوت الفرصة على الشعوب التي تريد التغيير أو على دولةٍ كبرى أخرى لتمنعها من قيادة ثورة شعبية ضد رجالها في ذلك البلد.

الثاني: تقوم إحدى الدول الكبرى بإيجاد أو دعم حركات موجودة مسبقاً في بلدان المسلمين التي تحت نفوذ دولة كبرى أخرى لتحاول السيطرة عليها برجالها أو لتفاوض على تخفيف الضغط الواقع على رجالها في الدول الأخرى التي تحت نفوذها كما صرح بذلك عبد ربه منصور هادي مرات عدة في القنوات الفضائية "إنهم يريدون صنعاء بدل دمشق"، وما حدث حين قامت بريطانيا بمحاولة احتواء الثورة في سوريا لتضرب عملاء أمريكا، وكان التفاوض على رحيل بشار ولكن بعد فشلها في احتواء الثورة ووعي الشعب السوري على مشروعه اتفقت الدول الكبرى على ضرب الثورة ولو بتدمير المدن فوق ساكنيها كما صرح بذلك بشار حين قال: "المشكلة ليست في الإرهابيين، المشكلة في الحاضنة الشعبية التي تقدر بالملايين لذلك يجب تدمير الحاضنة"، وفعلاً تم ذلك، بل قام تحالف دولي مع بشار وظهر التحالف بين إيران وروسيا وتركيا في العلن ولكن وراءهم عشرات الدول ومليشياتها.

وليست ليبيا ببعيدة، حيث أحضرت أمريكا رجلها حفتر الذي كان يقيم عندها منذ عقود، ليسيطر على ليبيا لمصلحتها ضد نظام السراج التابع لبريطانيا.

وبرغم كل ما حصل من تخبط في أغلب البلاد والالتفاف على ثوراتهم واحتوائها والوصول بأوضاع الناس إلى الحضيض، رغم كل ذلك فهي تتجه إلى الخير بإذن الله، وذلك للأمارات التالية:

سقوط أقنعة الحكام والعلماء الذين لا يزال البعض مخدوعاً بهم.

كشف بعض الجماعات التي تدعي أنها إسلامية وذلك بالآتي:

أ. أن من وصل منها إلى الحكم لم يطبق الإسلام، وفُضحت من لم تصل إلى الحكم بمواقفها في هذه الأحداث.

ب. أنها لا تمتلك مشروعاً من الإسلام لإنهاض الأمة.

ج. فضح علاقاتها بالغرب.

د. عدم التفاف الأمة حول أصحاب المشاريع العلمانية والقومية كما كانت خلال العقود السابقة.

ه. سقوط كل المشاريع ذات الخطابات الرنانة وكشف زيفها.

و. وقوع الأمة في حالة تخبط بسبب حرق الشخصيات أو الأحزاب التي كانت ترسم لها في عقلها رسومات وردية، وهذا جيد لأن تخبطها سيجعلها تفكر عكس ما إذا كانت واثقة ثقة عمياء فيمن تتبعهم.

ز. ترديد كلمة الخلافة أو كلمة دولة تحكم بالإسلام أو دولة إسلامية لتلفت أنظار الشعوب.

ح. تصريحات زعماء الكفر كما قال وزير خارجية فرنسا "لا نستطيع منع إقامة الخلافة ولكن سنعمل على تأخيرها".

ط. عدم قبول الأمة بمن جاءوا بعد هذه الثورات لأنها تدرك أنهم إما نسخة معدلة عن الحكام السابقين أو أسوأ منهم.

وبعد كل ما ذكرنا ننوه إلى أن أحداث 2011 أثبتت الآتي:

1- أن الأنظمة التي تسيطر على بلاد المسلمين لا تستند في شرعيتها وقوتها إلى شعوبها، بدليل تدخل إيران ومليشياتها من اليمن والعراق ولبنان وكذلك تدخل روسيا وإيران وغيرهما في مساندة بشار علناً، هذا غير تدخل دول كثيرة دون إعلان المشاركة.

2- إن هذه الأنظمة تستمد شرعيتها من أسيادها الغزاة المحتلين، والدليل كما في مصر والإعلان باسم مبارك عن تنحيه عن الحكم من دون علمه أو الرجوع إليه، عبر وزير دفاعه، وكذلك بشار أسد عندما تناقش الأمم المتحدة رحيله ثم تتراجع عندما تجد أن الثورة في سوريا لم تعد السيطرة عليها ممكنة.

٣- إن هذه الأنظمة ليست من جنس الأمة عقائدياً ولا عرفياً، وبالتالي هي أنظمة هشة آيلة للسقوط.

والخلاصة مما سبق نجد أنه يمكن للأمة إسقاط هذه الأنظمة وإقامة النظام الشرعي الصحيح ولكن هناك شروط لذلك، منها ما يلي:

1-عودتها إلى طريقة التفكير السليمة.

2-مراجعتها لدينها لتنفض عنه الخبث الذي أُدخل عليه خلال المائتي سنة الأخيرة من قوميات ووطنيات واشتراكية وديمقراطية.

3-أن تلتف حول العاملين للخلافة بوعي وبصيرة، ولا تتبع كل ناعق.

4-أن لا تيأس بسبب الضغوط التي تمارس عليها من قمع وتشويه وتخاذل، ولتعلم أنها مكلفة بدور الرسل [لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ].

5- أن يكون العمل للتغيير فكرياً بضرب أفكار الكفر وليس بالمليشيات والسلاح الذي لا يستخدم إلا لقتل المسلمين.

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير أن يُعجل بقيام دولة ترضيه، يعز بها الإسلام والمسلمون، وينشر الإسلام رحمة للعالمين إنه على ذلك لقدير.

شباب الأمة وصناعة الأجيال التافهة

أبو نزار الشامي

«يا ليتني فيها جذعًا، وإن يدركْني يومُك لأنصرنَّك نصرًا مؤزَّرًا» هذه كانت أمنية ورقة بن نوفل أول ما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم تباشير النبوَّة، «يا ليتني، كنت شابًّا يا محمد كي أتمكَن من نصرتك» أمنية لم تتحقق لذلك العجوز، ولكنها متاحة اليوم لملايين الشباب في أمة محمد صلى الله عليه وسلم. ورقة يقول لرسولنا، يا محمد دعوتك تحتاج شبابًا، نصرة دعوتك تحتاج همَّتَهم، ووعيَهم، وقوتَّهم، وهمتَّهم العالية.

فهم رسولنا هذه الحقيقة الصارخة، وعزَّزتها عنده قصص الشباب الأبطال في القرآن: (قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتٗى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ) بالتأكيد هو ذلك الشاب إبراهيم، من في القرية يجرؤ على تكسير الأصنام إلا هو؟ سمعنا فتى يذكرهم، ذاع صيته وتناقلت وسائل الإعلام كافَّة أخبار رفضه سياسة النظام الجاهلي العام، شاب يقف ليتحدَّى مجتمعًا بأكمله، بحكَّامه وسياسيِّيه وإعلامِه وعاداتِه، حتى والده وقف ضده، ليس معه نبيٌّ، ولم توحَ إليه نبوَّةٌ بعد، شاب لم يقبل أن يعيش نكرة، رفض الحياة التافهة، حياة العبيد والبهائم، بل وقف يناظرهم ويدعوهم ويحاول إنقاذهم.

كذلك، يذكر القرآن بمعرض الفخر والامتداح: (أَمۡ حَسِبۡتَ أَنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡكَهۡفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِنۡ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ٩) لا تعجب يا محمد (إِنَّهُمۡ فِتۡيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمۡ وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى) إيمان الشباب يصنع واللّهِ العجائب، شباب لا يتجاوز عددهم العشرة قرروا مواجهة دولة كاملة، لم يرضوا بالظلم وكمِّ الأفواه، لم يعيشوا لشهواتهم، بل عاشوا لمبدئهم ورسالتهم مع أنه لا نبيَّ معهم، ومع كل هذا لم يقعدوا محبَطين يائسين، بل قاموا فقالوا ربنا رب السماوات والأرض قاموا، فالنصر لا يصنعه القاعدون ولا الخَوَرة، هؤلاء الشباب لو كانوا في زماننا اليوم لقاموا وقادوا تنظيمًا عقائديًّا سياسيًّا لتغيير كل هذه الجاهليات التي نحياها اليوم.

عندما يذكر لنا الله سبحانه أن شباب الكهف قاموا في وجه الطغيان، فمعناه أنه يطلب من الشباب اليوم الذين آمنوا بربِّهم أن يقوموا فيقولوا قولة الحق في وجوه الظالمين، وعندها واللّهِ سيخلِّد التاريخ ذكركم كما خلَّد القرآنُ ذكر هؤلاء الشباب، وسيربطُ الله على قلوبِكم كما ربط على قلوبهم، وكما سخَّر الله لهم الشمس تَزَاور عن كهفهم والملائكة تقلِّبهم. وكما أعمى عيونَ الأشقياء عنهم، والله ربنا سيسخر لشبابنا ملائكته وخيرة خلقه.

الشباب كانوا موضع رهان النبي صلى الله عليه وسلم في الشدائد والملمَّات، ينادي زيد بن ثابت فيقول له: يا زيد، إني أريدك أن تتعلم لغة يهود، إني ما آمنُ يهودَ على كتابي، يقول زيد فحفظتها في سبعة عشر يومًا، كانت تلك الكلمات: «لا آمَنُ يهودَ على كتابي» كافية أن لا ينام زيد ولا يهدأ حتى يحفظ لغة يهود في سبعة عشر يومًا، فصار مترجمَ رسولِنا الشخصيَّ لرسائل يهود والأذن المتيقِّظة على دسائسهم. كم كان عمرك يا زيد؟ ستة عشر عامًا فقط. استطاع حل أزمة يعاني منها رسولنا، ويتصدَّى لأعدائه.

فانظر أيها الشاب اليوم إلى مؤهِّلاتك وقدراتك، واسأل نفسك: هل لو رآك الرسول صلى الله عليه وسلم اليوم سيكلفك بمهام كالتي كلف بها زيدًا، أو كالتي كلف بها مصعب بن عمير ابن الاثنين والعشرين ربيعًا بتشكيل الرأي العام الإسلامي له في المدينة وكسب أصحاب القوة والنصرة لدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم وليكون أول سفراء الإسلام.

أيها الشباب، لأن دوركم خطير ومرعب، لم يتوانَ المستعمِرون والمستشرقون وصنَّاع القرار العالمي عن تسخير ترسانتهم الثقافية والإعلامية والمالية والعسكرية كي يُقنعوكم أن لا دور لكم ولا أهمية لكم في نصرة الإسلام... هل سألتم أنفسَكم: لماذا برامج التعليم في مدارسنا لا تعلِّمنا عظمة الاعتزاز بديننا ووجوب تسويده ونصرته وإقامة دولة تحميه وتنشره للعالمين؟!

السبب قاله المستشرق (صموئيل زويمر) رئيس جمعيات التنصير في الشرق الأوسط، والذي كان يتولى إدارة مجلة العالم الإسلامي والتي ما تزال تصدر إلى الآن، زويمر التنصيري رئيس مجلة العالم الإسلامي، والذي عمل في البحرين والكويت والسعودية وغيرها يبشر في عام 1899م أنهم انتهَوا من إعداد المناهج المدرسية للمسلمين!! 1899م قبل سقوط دولة الإسلام، ما إن شعر الكفار بضعف القلعة الحصينة (الخلافة) ما إن شعروا بضعف جهاز المناعة للجسد؛ حتى سارعوا أول ما سارعوا إليه هو تغيير مناهج الدراسة التي تعد جيلًا قادمًا مهزومًا، مشوَّهَ الفهم خائرَ القوَّة، منزوعَ النخوة والغَيرة على حرماته.

وقد اشتدت تلك الحملات بعيد حروب الخليج، وغزت مناهج التعليم بلاد المسلمين بحسب سياسة ممنهجة لم يخجل قادة الأرض من الإعلان السافر عنها. تقول (إلينا رمانسكي): مسؤولة مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية عام 2003م: «أي منهاج دراسي لا يسير في هذا الاتجاه (يعني بحسب سياستهم) يجب تغييره». (توني بلير) رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، صرح في حزيران 2015م فقال: «إن زيادة الإجراءات الأمنية لا تعالج جذور مشكلة التطرف، لا بد للعالم من أن يدعم تعليمًا جديدًا للثقافة والدين من أجل مكافحة الأيدلويوجية الإسلامية».

أيها الشباب، هل سألتم أنفسكم لماذا تنفق شبكة (MBC) أكثر من 14 مليون دولار تكلفة موسم واحد فقط من برنامج المسابقات «أراب آيدول» ولماذا ذلك التزاحم المحموم على إنتاج النسخ العربية المتكرِّرة لبرامج المسابقات الغربية تلك (سوبر ستار، ستار أكاديمي، أراب أيدول، ذا فويس...) لماذا المئات من الأفلام والمسلسلات المدبلجة (العشق الممنوع) التي تعلم خروج الفتاة عن طاعة أبيها، وشيوع الزنا والخلاعة؟ لماذا تشهر المسابقات الرياضية ويلمع أبطالها تلميع القادة الفاتحين؟ لماذا هذا الحرص وذلك التفاني وتلك الملايين التي تنفق بسخاء مع أن شعوبنا وبالأخص الشباب يعيشون في فقر مدقع وحاجة؟

كل هذا من أجل غاية واحدة: إنتاج شاب تافه أبرز طموحاته وغاية اهتماماته نعومة صوته، وجمال هندامه، وكثرة علاقاته الغرامية... إنتاج شباب فاقدي الغَيرة والنخوة، يألفون المشاهد الإباحية، يألفون الاختلاط والعري، شباب لا يفكرون بتحرير فلسطين، لا يعرفون شيئًا عن فرضية إقامة الخلافة، لا ينظرون إلى اليهود والنصارى على أنهم كفار...

وبالتالي فإذا ما تمَّ إنتاج هذا النموذج المسخ المشوَّه للشباب، فعندها يستطيع الكفار ترويج الأفكار التي تنكر السنَّة وتنكر الحجاب، وتنكر الجهاد، وسائر ثوابت الدين، وتشكِّك بأعظم مقدساته من دون أن تتحرك في جنود الإسلام، هؤلاء الشباب، أية همة... عندها يصبح مقبولًا جدًّا أن تفاخر اتفاقية سيداو مثلا بموبقاتها، فتبيح الإجهاض، وتبرِّر العقوق، وتسلُب المرأة عفَّتَها وتنزع عن وجهها تاج الحياء، وتهدم الأسرة التي تحميها.

حتى إذا ما نجا الشاب من كل هذا، تولَّت شبكات النت العبث بما تبقى من دينه عبر مواقع الإلحاد والتشكيك التي تتولى كبرها منظمات وشخصيات يتقاضون الملايين من تجارة الإلحاد وترويج المخدرات الفكرية.

ويا خجلة الجبين! بعد كل هذا حين يفزع الشباب إلى مشايخهم فيفاجَؤون بأنهم استجاروا من الرمضاء بالنار، فيتلقاهم مشايخ الهزيمة، علماء مهزومون نفسيًّا، يبثُّون يأسهم في أنفاس هؤلاء الشباب، أنتم لا خيرَ فيكم، أنتم لا تستحقون النصر، أمتُنا متخلفة، جميع الأمم أفضل منكم... بدل أن يأخذوا بيد الشباب ويُقيلوا عثرتهم ويرفعوا معنوياتهم... وهكذا تغلق على الشباب الأبواب ويحيط بهم الذئاب من كل حدب وصوب.

أمام هذه الحرب المكتمِلة الأركان، لا بد من استنفار كافة الجهود لتحصين شبابنا:

-1 الوعي: تنبَّه المستعمر مبكرًا إلى خطورة الوعي فبدأ بتغيير مناهج التعليم؛ لذلك لا بد من وعي مواجه يثقف الشباب ثقافة عقائدية تغييرية سياسية، يقتل فيهم اليأس، ويزودُهم بالحجج التي ترد شبهات المغرضين وتقبرها في مهدها. وهذا دور يساهم فيه الدعاة والأسرة والمثقفون ودور التعليم.

-2 القدوة الصالحة: لا بد من إنتاج قدوات من الشباب، يمثلون لهم النموذج الإسلامي المبدئي، ويرافقونهم في المدرسة والجامعة والأندية والشارع.

-3 العمل الجماعي: التنظيم الدعوي المستقيم هو الذي يعصم أفراد الشباب من أمواج التشكيك ويبقيهم في الأجواء الصحية ويشدُّ عَضُدهم بإخوانهم.

-4 الإعلام المضاد: تسخير منصَّات الدعوة وتجهيزها بأحدث صورة من أجل التصدي لهجمات الملحدين والمفترين ومنكري الثوابت، وإبرازها وترويج محتواها ونشره على أبعد مدى.

أيها الشباب، أعداؤكم عرفوا مدى قوتكم فقرروا ترويضكم، كونوا عصيين على الترويض، أنتم لستم أمة يهود الذين هم أحرص الناس على حياة مهما كانت تافهة، أنتم لستم أمة النصارى الذين جعلوا دينهم طقوسًا رهبانية ما كتبها الله لنا... أنتم أبناء أمة حرم الله عليها الهزيمة (وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٣٩) أنتم من أمة لا يرضى ربها ولا رسوله لكم أن تكونوا تافهين: يقول صلى الله عليه وسلم: «إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها ويكره سفسافها».

نَجْمُ الشباب فيكم ليس هو صاحب الشعر الناعم والصوت المخنث، نجم الشباب هو ذلك الفتى الذي يفحم العلمانيين ويقنع المتشككين، ويفر من أمامه الملحدون!... نَجْمُ الشباب هو البطل المفوَّه الواعي الذي يفضح ألاعيب السياسيين، ويكشف لأمته مؤامرات الطواغيت ولا تنطلي عليه مكائدهم نَجْمُ الشباب هو المتسلح بآيات القرآن المستحضر لنصوص السنة، ينير بهما الطريق لإخوانه وبني أمته نَجْمُ الشباب هو الشاب الذي لا يعيش لنفسه ورغباته، بل يعيش لرسالته ومبدئه، يعتزُّ بهما مهما تنازل حوله المتنازلون، ويرفع رأسه بدينه مهما طأطأ الخانعون.

فيا أيها الشاب: قوتك، حفظك، طلاقة لسانك، معرفتك بفنون النت وأساليب التواصل، ثقافتك، خبراتك، دائرة معارف. هذه الطاقات التي أنعم الله بها عليك، هي موضع تقصُّد رسولك لك لنصرة دينه، وهي أسلحتك في الحرب العالمية لتشويه الإسلام، فلا تتركها تصدأ، بل أرِ الله جهدك في الذبِّ عن حياضه، علَّ الله يرينا بعد هذا العسر يسرًا، وبعد الهزيمة نصرًا، تُرفع فيه راية العقاب بيد أحد شباب هذه الأمة خفَّاقة عزيزة تَشفي صدور قوم مؤمنين.

العملات الرقمية

أمين مصطفى - الأردن

العملات الرقمية، ومسمّياتها الأخرى مثل: النقود الرقمية، أو النقود الإلكترونية، أو العملات الإلكترونية أو العملات المشفَّرة... هي نوع من العملات المتاحة فقط على شكل رقمي، وليس لها وجود مادي. لها بعض الخصائص المماثلة للعملات الأخرى مثل استخدامها لشراء السلع وتبادلها، وتتّصف العملات الرقمية بالأمان واللامركزية، أي يمكن تبادلها دون الرجوع إلى جهة مركزية.

وهي تختلف عن البنوك الإلكترونية القائمة على فكرة تحويل العمليات والإجراءات المكتبية إلى شكل إلكتروني وعن طريق الإنترنت...

إن إصدار العملات الرقمية يختلف عن إصدار العملة التقليدية. فإصدار العملة التقليدية عن طريق الصك أو طباعتها على ورق خاص وبطريقة خاصة ليتمّ التفريق بينها وبين تلك المزوَّرة. أما العملة الرقمية فهي بحاجة إلى عملية تُسمَّى التنقيب أو التعدين minning.

فكيف أمكن تطبيق كل هذه الميزات؟ وهل هي بالفعل موثوقة يمكن الاعتماد عليها؟ ومن يقف وراءها؟ وما هو مستقبلها؟ وما رأي الشرع بهذه العملات؟

إن العملات الرقمية تعتمد على تقنية تسمى البلوكشين. ولنفهم آلية عملها، يجب فهم البلوكشين، والترجمة الحرفية للبلوكشين هو سلسلة البلوكات أو سلسلة الكتل، وهي طريقة تخزين البيانات بشكل آمن ولا مركزي، فعند القيام بأي تعديل يتم إجراء عمليات التحقق والتوثيق بشكل آمن وبدون وجود سلطة مركزية. العملية الواحدة تسمى بلوك، وهذه البلوكات مرتبطة مع بعضها البعض بشكل يشبه السلسلة؛ ومن هنا جاء اسم سلسلة البلوكات.

ولتبسيط العملية، يمكن ضرب مثال تحويل مبلغ من المال من حساب بنكي إلى حساب آخر. فيجب أولًا التوجُّه إلى البنك؛ ليتأكد من صاحب الحساب ويضمن تحويل المبلغ إلى الحساب الآخر. أما في البلوكشين والعملات الرقمية، فيمكن تحويل المبلغ المراد من حساب إلى حساب من دون الرجوع إلى جهة مركزية أو طرف ثالث. يمكن التأكد من صاحب الحساب عن طريق مفتاح إلكتروني يمتلكه صاحب الحساب، وهذا المفتاح هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى حسابه.

إن فكرة تحويل الأموال من دون معرفة هوية المرسل أو المستقبِل، ومن دون وجود طرف أو جهة مركزية تتحكم في هذه التحويلات ساعد في سهولة تحويل الأموال من دون رقابة قانونية ومن دون رسوم التحويل، وهذا من أهم أسباب انتشارها؛ فأصبحت الكثير من العمليات غير القانونية تطلب الدفع بالعملات الرقمية؛ حتى لا تتمكن الدول وأجهزتها الأمنية من ملاحقة الأشخاص، وأشهرها فيروسات دفع الفدية، التي تقوم بتشفير الملفات الموجودة على جهاز الحاسوب، ومن ثم المطالبة بدفع فدية بالعملات الرقمية. كما تنشط تبادل هذه العملات في الإنترنت العميق أو المظلم deep web/ dark web /.

ويمكن إنتاج العملة الرقمية باستخدام عملية التنقيب، وهي عملية حسابية معقدة وبطيئة تتم على أجهزة الحاسوب، وبعد ذلك يمكن الاحتفاظ بها عن طريق «محفظة

إلكترونية» يمكن أن تكون على شبكة الإنترنت أو تخزينها على الجهاز الشخصي أو بطاقات الذاكرة. أيُّ عملية على هذه المحفظة بحاجة إلى المفتاح الذي يمتلكه صاحب الحساب.

واستحدثت منصات لتداول العملات الرقمية. فلو نظرنا إلى سعر عملة البتكوين، ففي عام 2011م، كان سعر البتكوين الواحد $31. وفي 2016م مايقارب $600. وفي 2017م وصل سعرها إلى $19,000. وكان أعلى سعر لها ما يقارب $64000 في عام ٢٠٢١م، ومازالت ترتفع وتنخفض بشكل كبير؛ ولهذا السبب أصبحت تغري من يحلم بالربح السريع، أو من أجل الادّخار.

إن البتكوين هو أول عملة رقمية وأشهرها، ومع هذا لا يعرف من أسَّسها؛ حيث تمَّ الإعلان عنها تحت الاسم المستعار ساتوشي ناكاموتو، ولا يعرف هل هو شخص أم دولة أو ربما جهاز استخباراتي، ولا يعرف إن كان ياباني كما يوحي اسمه. ومع هذا فهناك الكثير من العملات الكثيرة الأخرى والتي يتم إعلان عن مؤسسها، أو من يقف خلفها. فهناك عملات مثل: الإيثيريوم Ethereum والريبل Ripple XRP واللايتكوين Litecoin. والدوج كوين Doge Coin

ومن ناحية تقنية، يمكن بسهولة إنشاء عملات جديدة؛ لكن من ناحية عملية إنشاء عملة جديدة يحتاج إلى بعض الإجراءات غير المعقدة وإلى بعض الموثوقية – إذا افترضنا وجودها – ليتمَّ إدراجها في منصات التداول. وهذه العملات الناشئة في كثير من الأحيان هي من أجل النصب والخداع، والجاذب فيها هو الربح السريع. فلو افترضنا أنها تم شراؤها بسعر $0.1 عند الإعلان عنها، ومن ثم ارتفعت إلى $2 فهذا يعني أن رأس المال تضاعف ٢٠ ضعفًا.. بهذا التفكير يغامر الشخص مع كل المخاوف المبرَّرة والحقيقية ويقوم بشراء تلك العملات الناشئة.

وهناك أيضًا مجال للغرر المعروف للجميع في منصات التداول، وهذا يتم عن طريق كبار المتداولين أو المؤثرين. فقصة عملة الدوج كوين معروفة عندما قام الملياردير الشهير إيلون ماسك بالتحدث عدة مرات عن تلك العملة والتغريد عنها مما أدى إلى زيادة سعرها بشكل صاروخي.

وهناك أيضًا مخاطر أمنية كبيرة مثل ما إذا تمَّ إضافة المفتاح الخاص في المحفظة، فلا يمكن إرجاع الأموال الموجودة فيها، أو إذا تمّت سرقته فيمكن تحويل كل ما يوجد في تلك المحفظة، ويمكن معرفة كل العمليات التي تمت على المحفظة، فإذا تم معرفة صاحب المحفظة فيمكن معرفة جميع الحركات التي قام بها.

ولأنها مرتع للعمليات غير القانونية وعدم وجود آلية لمراقبتها، قامت الكثير من الدول بمنع تلك العملات. كما جاء على لسان محافظ البنك المركزي للأردن عادل شركس: «عدم وجود إطار قانوني يضمن حق اللجوء للطعن في المعاملات لدى الجهات القضائية، وعدم قدرة المتعاملين على توريثها في حال الوفاة أو فقدان الأهلية، فضلًا عن الخوف من عمليات غسيل الأموال وتمويل المنظمات الإرهابية».

ولهذا كانت بعض المحاولات لإنشاء عملة يكون سعرها ثابت، ولديها موثوقية عالية، كان أشهر تلك المحاولات عملة «ليبرا» التي تم الإعلان عنها بقيادة شركة الفيسبوك في عام 2019م لمجموعة كبيرة من الشركات العالمية مثل "فيزا» و«ماستركارد» و«إي باي». وكان من المتوقع طرحها في منتصف عام ٢٠٢٠م؛ لكن تلك المحاولة فشلت فشلًا ذريعًا؛ حيث أعلنت أغلب شركات مجموعة «ليبرا» انسحابها من المشروع. وربما سبب ذلك المشروع هو عدم نضوج الفكرة من ناحية قانونية وأمنية، فلم يكن واضحًا كيف ستمنع تمويل نشاطات إجرامية أو مدى تأثيرها على النظام المالي العالمي.

العملات الرقمية في حقيقتها هي مجرد سلعة غير مفيدة بحد ذاتها، فهي مجرد بيانات مخزَّنة على جهاز الحاسوب، ولا يوجد لها قيمة بذاتها؛ لكن تهافت الناس عليها هو من أعطى لها قيمة وسعر. فهي سلعة لا يمكن تحديد سعرها. ولا ضامن لها، وهي عرضة لعمليات النصب والاحتيال، وفيها غرر كبير؛ ولذلك فلا يجوز شراؤها للأدلة الشرعية التي تنهى عن شراء وبيع كل سلعة مجهولة، ومن الأدلة على ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ».

وفي الحقيقية فإن ابتكار خوارزميات البلوكشين من الإنجازات العظيمة والتي لها فائدة كبيرة، ولها الكثير من التطبيقات المفيدة للإنسان؛ لكن عقلية الغرب الرأسمالية القائمة على استغلال وبيع أي شيء، حتى لو لم يكن له أي قيمة تذكر. ففكرة العملات الرقمية وسهولة تحويل الأموال والأمان لا يمكن أن تمر عليها العقلية الرأسمالية مرور الكرام.

إن العالم الغربي الرأسمالي همُّه الربح المادي، وهو يعتبر الشيء نافعًا لمجرد وجود من يرغب بشرائه بغض النظر عن فائدتها أو ضررها. وهذا معلوم للكل حيث يقوم بالترويج للكثير من السلع التي لا فائدة لها تذكر، أو ربما فيها ضرر أو أذية، سواء للشخص أم للمجتمع، ويعتبرون الشخص الناجح هو من يستطيع كسب الكثير من الأموال، بغض النظر عن الطريقة مادامت لا تخالف القانون، وحتى لو فيها ضرر للمجتمع.

أما في الإسلام، فقد حرَّم الله سبحانه كل ما يضرُّ في المجتمع، فقد حرَّم الخبائث، وحرَّم ما فيه ضرر، وحرَّم ما يهدم الأسرة ويقطع الرحم، وأيضًا حرَّم الإسلام المعاملات التي فيها غَرر، كما حرَّم بيع ما لا يملك، وحرَّم الربا، وحرَّم القمار.

فالأصل فينا، نحن المسلمين، أن نطرح الإسلام السياسي والاقتصادي بقوة، وأن لا ننجرَّ وراء الغرب، وأن نفرق بين الأشكال المدنية التي لا بأس علينا إن أخذناها، وبين الحضارة الغربية التي لا يجوز أبدًا الانقياد لها. وعن أبي سعيد t أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُم شِبْرًا بشِبْر، وذراعًا بذراع، حتَّى لو سَلَكُوا جُحْر ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ».

الأزهر بين تكريس فصل الدين عن الدولة والتدليس على الناس

كتبه الأستاذ سعيد فضل
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

خلال استقباله وفد الكلية الملكية لدراسات الدفاع البريطاني، برئاسة اللواء ستيفين ديكين، ملحق وزارة الدفاع البريطانية، وممثلين لإحدى عشْرة دولة، لتبادل الرؤى والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف صرح شيخ الأزهر «أنا ممن يعتقدون بأن الإرهاب ظاهرة سياسية وليست دينية، فالإرهاب صنعته بعض الأنظمة السياسية الغربية وصدرته للعالم، وألصقته باليهودية والمسيحية والإسلام لتحقيق مكاسب وأجندات بالغة التعقيد»، مؤكداً أنَّ الأزهر استجاب للواقع المعاصر بأفكار رائدة بدءاً من تضمين مناهجه لموضوعات تكافح التطرف والتكفير، وتوضيح مفهوم دار الإسلام ودار الحرب، وعلاقة المسلمين مع غيرهم والتعصب والكراهية، وغيرها من الموضوعات والقضايا التي تقوم الجماعات المتطرفة باستغلالها وإساءة تفسيرها، وتحصين طلابه في سن مبكرة بمنهج علمي يسهل من خلاله تحصينهم فكريّاً وتمكينهم من تفنيد أفكار هذه الجماعات.

كما أشار إلى أن الأزهر أيقن ضرورة تلاحم القيادات الدينية لمكافحة الفكر المتطرف؛ خاصة بعد الاعتداء على كنيسة القديسين، فأنشأ بيت العائلة المصرية، ووضع منهجية فكرية للتعامل مع المشكلات المجتمعية التي تمس علاقة المسلمين والمسيحيين، وتبع هذا المشروع خطوات عالمية ممثلة في الانفتاح على المؤسسات الدينية في الشرق والغرب كمجلس كنائس الشرق الأوسط، وكنيسة كانتربري في إنجلترا، ومجلس الكنائس العالمي في سويسرا، وتوجت هذه الجهود بتوقيع وثيقة الأخوة الإنسانية العالمية مع البابا فرنسيس، بابا الفاتيكان، بهدف نشر ثقافة السلام والأخوة، والتصدي لكل أشكال التعصب والكراهية بين أتباع العقائد المختلفة، وأعرب أعضاء الوفد عن سعادتهم بلقاء شيخ الأزهر، ومتابعتهم لما يقوم به فضيلته من جهود لنشر ثقافة السلام والأخوة والتعايش على الصعيد العالمي. (اليوم السابع 25/5/2022)

تصريحات شيخ الأزهر هذه ليست هي الأولى ولا الوحيدة في هذا المضمار، وتحمل في طياتها مزيجاً من الصدق والتدليس، صدق في واقع الإرهاب الذي صنعه الغرب ورعاه ووجهه لخدمة مصالحه في بلادنا، وهو مجبر على الصدق في هذا، فقد أصبح أمرا معلوما لعوام الناس أن الإرهاب صناعة الغرب وأنه أكثر المستفيدين منه وأنه من دعائم تثبيت أنظمة حكمه العميلة التي وضعها فوق رؤوسنا. أما التدليس ففي القول بأنه ظاهرة سياسية وليست دينية في انسجام كامل مع العقيدة الرأسمالية التي تفصل الدين عن الدولة وعن السياسة، بينما واقع الإرهاب نفسه ينسجم مع عقيدة الرأسماليين النفعية التي لا تعبأ بدماء تراق ولا أرواح تزهق ولا أعراض وحرمات تنتهك أمام المصالح، فحيثما تكون المصلحة فثم شرعهم وعقيدتهم وأحكامهم، والغرب نفسه يكفر بكل شيء إذا تعارض مع مصالحه ويؤمن ويؤيد أي شيء يجلب له المصالح والمنافع ويمكّنه من نهب ثروات الناس، فكيف تتوافق رؤيتنا مع رؤيته حول قضية هو صانعها ومغذيها؟!

توافق شيخ الأزهر هنا جاء مغلفا عندما أشار إلى ضرورة تلاحم القيادات الدينية دون تحديدها والإشارة إلى كونها دينية، في فصل واضح للدين عن السياسة، وكأن الرسول ﷺ لم يكن حاكما، وكأن الإسلام لم يضع لنا أحكاما وقوانين، أسماها لنا الشريعة الإسلامية يدرسها الأزهر وبشكل مخصص! مشيرا إلى الاعتداء على كنيسة القديسين التي يعرف الناس في مصر أن فاعلها والمحرض عليها هو نظام مبارك ووزير داخليته، ومعلوم أنهم وكلاء الغرب في حكم بلادنا وأن مصر على مدار قرون طويلة لم تشهد مثل تلك الأحداث إلا بعد غياب حكم الإسلام، وحكم الرأسمالية لمصر، فأصل المشكلة هو غياب الإسلام عن الحكم، وتحكم الرأسمالية في بلادنا، والصراع هنا هو صراع على الثروة والهيمنة على بلاد الإسلام، والإرهاب أداة فيه، وما يريده الغرب هو تطويع الإسلام وتدجينه وإفراغه من عقيدته السياسية التي ترفض هذه الهيمنة ولا تقبل بالتبعية وتحافظ على الثروات وتحميها من نهب الناهبين وعبث المخربين، ولهذا يستنفر أدواته من علماء السوء ليغيروا مفاهيم الإسلام لتتوافق مع مفاهيم الغرب وتكرس بقاءه في بلادنا، وتحمي وجوده وتمكّنه منا جيوشُنا التي تقتطع رواتبها من أقواتنا وأرزاقنا!

سيظل الغرب وأعوانه يعزفون على نغمة الإرهاب وسيبقى علماء السلطان ينافحون في غير الميدان محاولين تارة نفي الإرهاب عن الإسلام وتارة إلصاقه بمن يحملون الإسلام كعقيدة سياسية ومن يعملون لتطبيقه في واقع الحياة واتهامهم بأنهم يحملون أفكار التعصب والكراهية للآخر، ووصفهم كما صرح المفتي بأنهم يتعبدون بسفك الدماء، وأنه لا يجب ترك الساحة الدولية لهم يشوهون صورة الإسلام، وأن هذا من الخطأ في حق الدين والوطن، ولا ندري عن أي دين وأي وطن يتحدث المفتي وهو نفسه أداة في يد الغرب لتشويه الإسلام وصرف الناس عن عقيدته السياسية العملية، وهو الذي يحرف النصوص عن واقعها! فخطاب الله عز وجل لم يعتبر بالوطن ولا حدود سايكس بيكو التي يدعونا المفتي وشيخ الأزهر لتقديسها بل الخطاب القرآني للأمة بكل أطيافها وأجناسها بلا حدود ولا جنسيات ولا اعتبار لرايات الاستعمار التي فرضها علينا فصرنا نقدسها ونقاتل في سبيلها.

إن الإسلام دين سياسي أتى ليحكم وينظم علاقات الناس، يستوي فيه من أذعن للأمر بإقامة الصلاة والأمر بتحريم الخمر والربا، فكيف بربكم يا علماء مصر لو كانت الخمر تصنع وتباع بتصريح وترخيص من النظام وكان التعامل بالربا يتم برعاية الدولة وتحت حمايتها؟! فأين طاعتكم لله وأين حرصكم على دينه وعقيدته وحرماته التي تنتهك؟! ألم يصلكم خبر عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وقد قال: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ». فأين أنتم من هذا وأين تحريضكم على صون حرمات الله ومقدساته؟ أين صدحكم بالحق وأمركم بالمعروف ونهيكم عن المنكر في وجه من تحدى الله ورسوله وامتنع عن تطبيق دينه وشرعه أمام أعينكم وأنتم له عون وسند وبطانة؟! ألا إن الله سائلكم ومحاسبكم يوم القيامة عن هذا ولن ينفعكم الحكام ولا ما يغدقون عليكم من مال ولا ما يعطونكم من مميزات كلها من متاع الدنيا الزائل، فلا تستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير.

إن واجب العلماء الآن وحتى يكونوا ربانيين حقا هو أن يجهروا بما يعلمون من حق محرضين المخلصين في الجيوش على قلع هذا النظام الذي يحارب الإسلام وأهله ويضع البلاد تحت تصرف الغرب، وتمكين المخلصين من إقامة الدولة التي تطبق الإسلام كاملا شاملا غير منقوص في دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وتذكيرهم بالله وأن هذا هو الفلاح حقا ولا فلاح غيره، وبهذا فقط يُضمن العدل للناس جميعا مسلمين وغير مسلمين. نسأل الله أن نراها قريبا وأن نكون من جنودها وأن تكون مصر حاضرتها ونقطة ارتكازها، اللهم آمين.

من يوقف مسلسل الإساءة لرسول الله؟

عبد العزيز المنيس

الخبر:

"إلا رسول الله يا مودي".. غضب عربي رفضاً لإساءة مسؤول هندي إلى النبي محمد.. ودعوات للمقاطعة.

التعليق:

يطعن المشركون بحرمة سيدنا رسول الله ﷺ ولا ترى من حكام المسلمين كعادتهم غير التنديد والاستنكار في أحسن الأحوال ذرا للرماد في العيون!

لماذا؟ لأنهم من طينة حكام الهندوس؛ يعادون سيدنا رسول الله ﷺ ويوالون أعداءه من المشركين واليهود والنصارى والبوذيين، بل هم أشد خطرا من هؤلاء جميعا كونهم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا ويتسمَّوْن بأسمائنا ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾.

فها هم حكام باكستان المحاذية للهند يمنعون الجيش الباكستاني من تحرير كشمير والهند من رجس الهندوس بل ويستميتون لنيل رضا الهندوس عنهم.

وها هم حكام مصر والأردن والجزيرة العربية يطبعون مع يهود.

وها هم حكام إيران والعراق وسوريا يذبحون أهل الشام والعراق نيابة عن الصليبيين واليهود.

فهؤلاء جميعا لا يرتجى منهم خير أبدا.

أما لو كان للمسلمين خليفة يصدق عليه قول سيدنا رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ» لكان الرد مختلفا عما نراه الآن. وسأذكر موقفين فقط من التاريخ الإسلامي يدلان على ذلك:

الأول من سيرة سيدنا رسول الله ﷺ حينما سب اليهودي كعب بن الأشرف زعيم يهود بني النضير المعاهدين لرسول الله ﷺ، الله جل جلاله وسيدنا رسول الله ﷺ وأنشد الأشعار في هجاء الصحابة وأخذ يؤلب القبائل ضد الدولة الإسلامية ما يعد نقضا للعهود، فغضب سيدنا رسول الله ﷺ وقرر قتله وقال: «مَنْ لِي بِكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ؛ فَإِنَّهُ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ؟» فقام محمد بن مسلمة وعباد بن بشر وأبو نائلة والحارث بن أوس ومجموعة من الأوس، وقتلوا هذا المجرم وخلصوا الدولة الإسلامية من شره حتى إن قبيلته جاءت لرسول الله ﷺ تقر العهود وتزيد المدة.

أما الثاني فهو في أواخر أيام الدولة الإسلامية حين حاول كاتب فرنسي كتب سيناريو مسرحية فيها إساءة لسيدنا رسول الله ﷺ وأراد أن يعرضها في فرنسا فأرسل إليهم يأمرهم بإلغاء المسرحية فألغيت، ثم حاول الكاتب مرة أخرى أن يعرضها في بريطانيا فألغي عرضها بأمر الخليفة عبد الحميد رحمه الله. علما بأن بريطانيا وفرنسا كانتا متقدمتين على الخلافة العثمانية في الموقف الدولي ولكنهما تدركان مدى قدرة الخلافة على قلب الطاولة عليهم حينما يتعلق الأمر بالعقيدة.

إن الخلافة هي التي ستوقف مسلسل الإساءة المستمر للإسلام ولرسول الله، وما على المسلمين اليوم الذين يغضبون للإساءات المتكررة لسيدنا رسول الله ﷺ، إلا أن يعملوا لإقامة الخلافة على منهاج النبوة.

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي

أضواء على كتاب النظام الاقتصادي (ح 2)

الحَمْدُ للهِ الذِي شَرَعَ لِلنَّاسِ أحكَامَ الرَّشَادِ، وَحَذَّرَهُم سُبُلَ الفَسَادِ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ هَادٍ، المَبعُوثِ رَحمَةً لِلعِبَادِ، الَّذِي جَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ الجِهَادِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصحَابِهِ الأَطهَارِ الأمجَادِ، الَّذِينَ طَبَّقُوا نِظَامَ الإسلامِ فِي الحُكْمِ وَالاجتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالاقتِصَادِ، فَاجْعَلْنَا اللَّهُمَّ مَعَهُمْ، وَاحشُرْنَا فِي زُمرَتِهِمْ يَومَ يَقُومُ الأَشْهَادُ يَومَ التَّنَادِ، يَومَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العِبَادِ.

أيها المؤمنون:

السَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعدُ: نُتَابِعُ مَعَكُمْ سِلْسِلَةَ حَلَقَاتِ كِتَابِنَا إِرواءُ الصَّادِي مِنْ نَمِيرِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي وَمَعَ الحَلْقَةِ الثَّانِيَةِ نَعِيشُ وَإِيَّاكُمْ فِي ظِلالِ آيَةِ الافتِتَاحِ التِي افتَتَحَ بِهَا العَالِمُ تَقِيُّ الدِّينِ النَّبهَانِيُّ كِتَابَ النِّظَامِ الاقتِصَادِيِّ فِي الإسلامِ، وَهِيَ قَولُهُ تَعَالَى: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ). (القصص 77)

للهِ دَرُّ هَذَا العَالِمِ الجَلِيلِ كَمْ كَانَ مُوَفَّقاً فِي اختِيَارِ هَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ لِتَكُونَ آيَةَ الافتِتَاحِ التِي افتَتَحَ بِهَا كِتَابَهُ كِتَابَ النِّظَامِ الاقتِصَادِيِّ فِي الإسلامِ، وَلَعَلَ سَائِلٍ يَسأَلُ: مَا عَلاقَةُ هَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ بِالنِّظَامِ الاقتِصَادِيِّ؟

لِلإِجَابَةِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ نَقُولُ وَبِاللهِ التَّوفِيقُ: هَذِهِ الآيَةُ الكَرِيمَةُ هِيَ الآيَةُ السَّابِعَةُ وَالسَّبعُونَ مِنْ سُورَةِ القَصَصِ، وَهِيَ خِطَابٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ بِوَصفِهِ نَبِيًّا وَبِوَصفِهِ حَاكِمًا، وَمَعلُومٌ أَنَّ خِطَابَ اللهِ لِنَبِيِّهِ هُوَ خِطَابٌ لأُمَّتِهِ مُنذُ أَنْ بَعَثَهُ اللهُ نَبِيًّا إِلَى يَومِ الدِّينِ، فَهِيَ خِطَابٌ لِكُلِّ المُؤمِنِينَ بِهِ عَلَى مَرِّ العُصُورِ وَالأَزمَانِ! هِيَ خِطَابٌ لِلمُؤمِنِينَ بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ أَلوَانِهِمْ وَلُغَاتِهِمْ وَجِنسِيَّاتِهِمْ وَمُستَوَيَاتِهِمْ سَوَاءٌ أَكَانُوا حُكَّامًا أَم مَحْكُومِينَ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا التَّأصِيلِ وَهَذَا الفَهمِ يُمكِنُنَا أَنْ نَقُولَ: لَمَّا كَانَ الاقتِصَادُ يَعنِي تَدبِيرَ شُؤُونِ المَالِ، وَلَمَّا كَانَ المَالُ هُوَ كُلُّ مَا يُتَمَوَّلُ لِلانتِفَاعِ بِهِ، وَلَمَّا كَانَ المَالُ كُلُّهُ مَالَ اللهِ، هُوَ مُعطِيهِ وَوَاهِبُهُ، وَهُوَ وَحْدَهُ الخَالِقُ الرَّازِقُ، وَهُوَ وَحْدَهُ الحَاكِمُ وَالمُشَرِّعُ، يُبَيِّنُ أَسبَابَ تَملُّكِ المَالِ وَسُبُلَ إِنفَاقِهِ، فَقَدْ وَرَدَتْ فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ ثَلاثُ كَلِمَاتٍ تَشمَلُ اقتِصَادَ العَالَمِ بِأَسْرِهِ مُنذُ أَنْ خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ إِلَى يَومِ الدِّينِ! فَمَا هِيَ هَذِهِ الكَلِمَاتُ الثَّلاثُ يَا تُرَى؟ إِنَّهَا قَولُ اللهِ المُنعِمِ المُتَفَضِّلِ: (فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ) فَهُوَ سُبْحَانَهُ خَالِقُ الخَلْقِ، وَمَالِكُ المُلْكِ، وَوَاهِبُ الرِّزقِ، وَصَدَقَ اللهُ العَظِيمُ حَيثُ قَالَ: (وَمَا بِكُم مِنْ نِعمَةٍ فَمِنَ اللهِ). (فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ) لَو حَاوَلْنَا تَفسِيرَهَا لاحتَجنَا إِلَى عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ المُجَلَّدَاتِ؛ لأَنَّ «مَا» كَمَا يَقُولُ عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ هِيَ اسمٌ مَوصُولٌ مِنْ أَلفَاظِ العُمُومِ، وَتَشمَلُ كُلَّ مَا سَخَّرَهُ اللهُ لِلإِنسَانِ، وَأَنعَمَ بِهِ عَلَيهِ!

إِنَّ خَيرَ مَنْ طَبَّقَ قَولَهُ تَعَالَى: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ) بَعدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُ، فَقَدْ وَهَبَهُ اللهُ عَقلاً مُفَكِّراً، وَأَعطَاهُ جِسمًا عَلَى البَلاءِ صَابِرًا، وَأَسبَغَ عَلَيهِ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً، فَمَنَحَهُ الصِّحَةَ وَالعَافِيَةَ، وَآتَاهُ اللهُ مِنَ الأَبنَاءِ وَالبَنَاتِ مَا تَقَرُّ بِهِ عَينُهُ، فَقَد آتَاهُ مِنَ الأَبنَاءِ عَبدَ اللهِ، وَمِنَ البَنَاتِ أَسمَاءَ، وَآتَاهُ مِنْ تِجَارَتِهِ الكَثِيرَ مِنَ المَالِ نَقداً، وَآتَاهُ مِنَ المَالِ أَنعَاماً كَثِيرَةً بَارَكَ لَهُ فِيهَا، وَكَانَ لَهُ رَاعٍ لِلأَنعَامِ يَعمَلُ عِندَهُ اسمُهُ «عَامِرُ بنُ فُهَيرَةَ»، وَدَلِيلٌ قَحَّاصٌ لِلأَثَرِ، يَستَأجِرُهُ فِي أَيِّ وَقتٍ يَشَاءُ، اسمُه «عَبدُ اللهِ بنُ أُرَيقِط».

إِنَّ كُلَّ مَا ذَكَرنَاهُ مِمَّا وَهَبَهُ اللهُ وأعطَاهُ لأَبِي بَكرٍ، دَاخِلٌ فِي مَعنَى «مَا» وَيَندَرِجُ تَحْتَ قَولِهِ تَعَالَى: (فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ). فَمَاذَا فَعَلَ أَبُو بَكرٍ الصِّدِّيقُ بِمَا آتَاهُ اللهُ تَعَالَى؟ لَقَدْ سَخَّرَهَا جَمِيعَهَا فِي خِدمَةِ الدَّعوَةِ الإِسلامِيَّةِ، فِي وَقتٍ مِنْ أَشَدِّ الأَوقَاتِ خَطَرًا عَلَيهَا، وَفِي ظَرفٍ مِنْ أَصعَبِ الظُّرُوفِ، أَلا وَهُوَ يَومُ الهِجرَةِ مِنْ مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ إِلَى المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ، عَاصِمَةِ الدَّولَةِ الإِسلامِيَّةِ التِي أَرْسَى قَوَاعِدَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّم. فَمَاذَا فَعَلَ مِنْ أَجلِ ذَلِكَ؟ لَقَدْ أَتَى بِمَالِهِ كُلِّهِ، وَوَضَعَهُ أَمَامَ رَسُولِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ: «مَاذَا أَبقَيتَ لأَهلِكَ يَا أَبَا بَكر؟» فَقَالَ أَبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: «أَبقَيتُ لهمُ اللهَ ورسولَه!». ممَّا جَعَلَ أَحَدَ شُعَراءِ الكُفَّارِ يُعَرِّضُ بِهِ قَائِلاً:

أَطعَنَا رَسُولَ اللهِ سِتِّينَ حُجَّةً فَمَا لِرَسُولِ اللهِ مَا لأَبِي بَكْرِ!

أَيورِثُهَا بكراً إِذَا مَا مَاتَ بعدَهُ تِلكَ لَعَمرِي لَقَاصِمَةُ الظَّهرِ!

وَاشتَرَى رَاحِلَتَينِ: إِحْدَاهُمَا لِرَسُولِ اللهِ، وَالأُخرَى لَهُ؛ لِتَقِلاهُمَا أَثنَاءَ الهِجْرَةِ فِي طَرِيقِهِمَا مِن مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ. وَكَلَّفَ ابنَهُ «عَبدَ اللهِ» أَنْ يَنقُلَ الأَخبَارَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الغَارِ حَيثُ كَانَ يَختَبِئُ مَعَ رَسُولِ اللهِ. وَكَلَّفَ ابنَتَهُ «أَسمَاءَ» أَنْ تَجلِبَ الطَّعَامَ إِلَى الغَارِ لَهُ وَلِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ. ثُمَّ استَأجَرَ الدَّلِيلَ «عبدَ اللهِ بنَ أُرَيقِط» لِيَدُلَّهُمَا عَلَى الطَّرِيقِ. وَكَلَّفَ رَاعِيَهُ «عَامِرَ بنَ فُهَيرَةَ» أَنْ يَقُومَ بِطَمْسِ آثَارِ الأَقدَامِ لِيُضَلِّلَ المُشرِكِينَ الَّذِينَ يَبحَثُونَ عَنهُ.

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ يَفتَدِي رَسُولَ اللهِ بِنَفسِهِ، فَيُعَرِّضُ نَفْسَهُ لِلخَطَرِ بَدَلاً مِنهُ، لِذَلِكَ رَأَينَاهُ يَدْخُلُ الغَارَ قَبلَ رَسُولِ اللهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ هُنَالِكَ خَطَرٌ يَتَهَدَّدُ مَنْ يَدْخُلُهُ، وَاجَهَهُ أَبُو بَكْرٍ بِنَفسِهِ فِدَاءً لِرَسُولِ اللهِ! وَكَانَ مِنْ شِدَّةِ خَوفِهِ عَلَيهِ يَمْشِي عَنْ يَمِينِهِ تَارَةً، وَعَنْ يَسَارِهِ تَارَةً أُخرَى، وَيَمشِي أَمَامَهُ تَارَةً، وَخَلْفَهُ تَارَةً أُخرَى.

وَلَمَّا سَأَلَهُ رَسُولُ اللهِ عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذَا أَنَا مِتُّ، فَإِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَإِذَا مِتَّ أَنتَ مَاتَتِ الأُمَّةُ كُلُّهَا! لَيْسَ هَذَا فَحَسْبُ مَاقَدَّمَهُ أَبُو بَكْرٍ، بَلِ اشتَرَى بِلالاً الحَبَشِيَّ رَضِيَ اللهُ عنهُ مِن سَيِّدِهِ أُمَيَّةَ بنِ خَلَفٍ، بِأَربَعِينَ أُوقِيَّةً مِنَ الذَّهَبِ، وَأَعتَقَهُ لِوَجهِ اللهِ، حَتَّى قِيلَ: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ سَيِّدُنَا، وَأَعتَقَ سَيِّدَنَا».

أَرأَيتُمْ كَيفَ يُمثِّلُ أَبو بَكْرٍ نَمُوذَجًا رَائِعًا مِنْ نَمَاذِجِ التَّضحِيَةِ وَالفِدَاءِ! وَكَيفَ لا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَقَدْ تَتَلْمَذَ فِي مَدرَسَةِ النُّبُوَّةِ عَلَى يَدِ النَّبِيِّ المُعَلِّمِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ؟ فَبِمِثْلِ هَؤُلاءِ الرِّجَالِ تَنهَضُ الأُمَّةُ الإِسلامِيَّةُ! وَبِمِثلِ هَؤُلاءِ الرِّجَالِ تَتَسنَّمُ ذُرَى المَجْدِ، وَتُصْبِحُ قَائِدَةً لِجَمِيعِ الأُمَمِ! وَبِمِثلِ هَؤُلاءِ الرِّجَالِ تَحْيَا حَيَاةَ العِزَّةِ وَالكَرَامَةِ! وَبِمِثلِ هَؤُلاءِ الرِّجَالِ تَنتَصِرُ عَلَى أَعدَائِهَا! فَهَل عَقِمَتِ النِّسَاءُ أَن يُنجِبنَ مِثلَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ؟

الجَوَابُ كَلا وَأَلفُ كَلا، إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ الإِسلامِيَّةَ - وَللهِ الحَمْدُ وَالمِنَّة - أُمَّةٌ كَرِيمَةٌ مِعْطَاءَةٌ! وَهِيَ كَمَا وَصَفَهَا رَبُّهَا وَخَالِقُهَا خَيرُ أُمَّةٍ أُخرِجَتْ لِلنَّاسِ، مَا دَامَتْ تَأمُرُ بِالمَعرُوفِ، وَتَنهَى عَنِ المُنكَرِ! وَهِيَ كَالغَيثِ لا يُدرَى أَولُهُ خَيرٌ أَم آخِرُهُ! «الخَيرُ فِيَّ وَفِي أُمَّتِي إِلَى يَومِ القِيَامَةِ». كَمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ المَصدُوقُ صَلَوَاتُ رَبِّي وَسَلامُهُ عَلَيهِ. وَهَا هِيَ أُمَّةُ الإِسلامِ فِي جَمِيعِ أَقطَارِ العَالَمِ قَد بَدَأَتْ تَستَفِيقُ مِنْ سُبَاتِهَا، وَتَصْحُو مِنْ غَفوَتِهَا، وَتُدرِكُ غَايَتَهَا، وَتَنفُضُ عَنهَا غُبَارَ الذُّلِّ وَالمَهَانَةِ، مُحَطِّمَةً حَاجِزَ الخَوفِ مِنَ الحُكَّامِ الظَّلَمَةِ، وَتَنتَفِضُ ثَائِرَةً فِي وُجُوهِهِم، مُطَالِبَةً إِيَّاهُمْ بِالرَّحِيلِ، وَمُضَحِّيَةً بِدِمَائِهَا وَأَروَاحِهَا رَخِيصَةً فِي سَبِيلِ اللهِ! اللَّهُمَّ أَعِزَّنَا بِالإِسلامِ، وَأَعِزَّ الإِسلامَ بِنَا يَا عَزِيزُ، اللَّهُمَّ وَاكتُبْ لأُمَّةِ الإِسلامِ مِيثَاقَ عِزَّةٍ وَتَمكِينٍ، وَوَثِّقْ لَهَا عَهْدَ نَصرٍ وَعِزٍّ وَتَأيِيدٍ، وَاحفَظْ بِحِفْظِكَ، وَاكلأ بِعَينِكَ التِي لا تَغفَلُ وَلا تَنَامُ، وَاكنُفْ بِكَنَفِكَ، وَاحفَظْ بِرُكنِكَ الذِي لا يُرَام، مَنْ أَرَادُوا وَسَعَوا وَبَذَلُوا وَجَهِدُوا لاستِقْدَامِ أَيَّامِ اللهِ وَأَولِيَاءِ اللهِ وَجُندِ اللهِ غَالِبِينَ مُنتَصِرِينَ.

أيها المؤمنون:

نَكتَفِي بِهذا القَدْرِ فِي هَذِهِ الحَلْقَةِ، مَوعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الحَلْقَةِ القَادِمَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، فَإِلَى ذَلِكَ الحِينِ وَإِلَى أَنْ نَلْقَاكُمْ وَدَائِماً، نَترُكُكُم فِي عِنَايَةِ اللهِ وَحِفظِهِ وَأَمنِهِ، سَائِلِينَ المَولَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَن يُعِزَّنَا بِالإِسلامِ، وَأَنْ يُعِزَّ الإِسلامَ بِنَا، وَأَن يُكرِمَنَا بِنَصرِهِ، وَأَن يُقِرَّ أَعيُنَنَا بِقِيَامِ دَولَةِ الخِلافَةِ فِي القَرِيبِ العَاجِلِ، وَأَن يَجعَلَنَا مِن جُنُودِهَا وَشُهُودِهَا وَشُهَدَائِهَا، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالقَادِرُ عَلَيهِ. نَشكُرُكُم، وَالسَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُه.

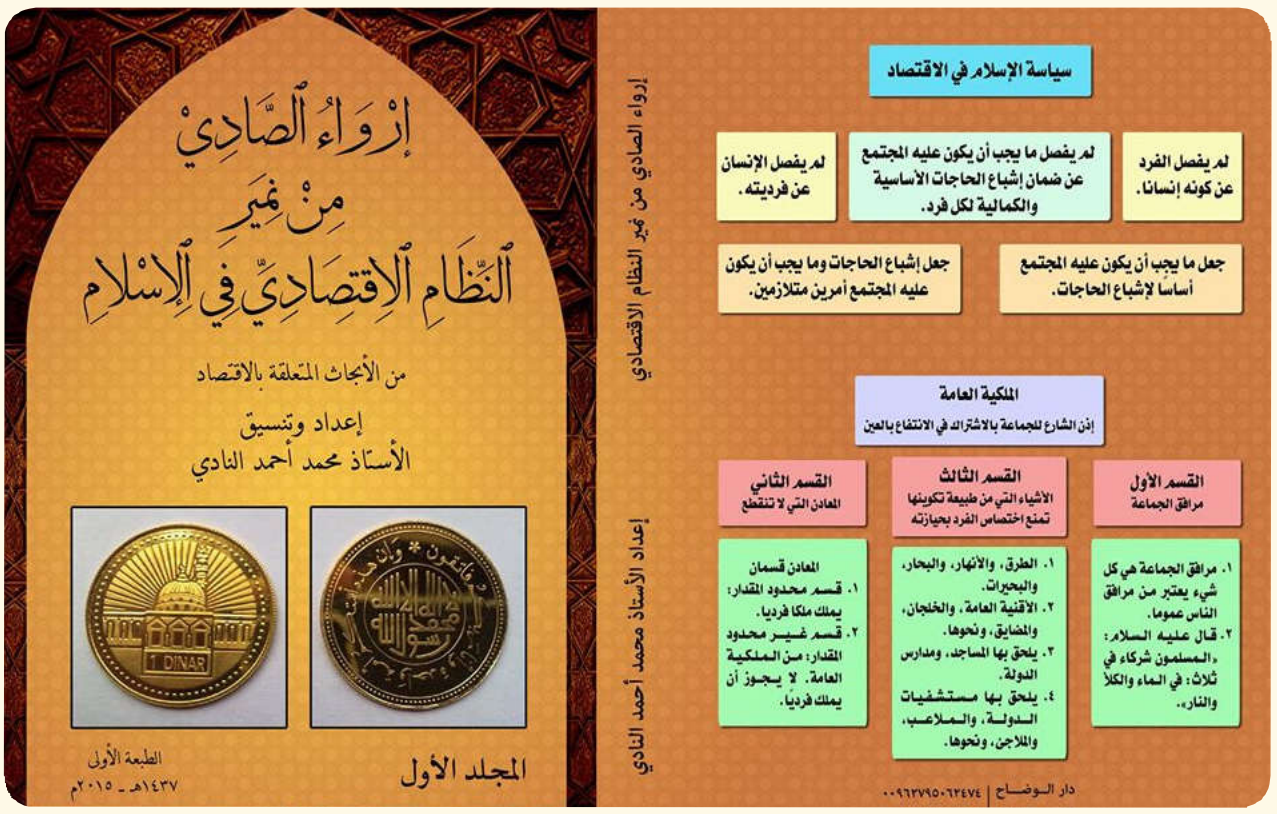

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس:71345950
press@attahrir.info

STAG